



Distr.
GENERAL

A/10272
27 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

NOV 3 1975

UNIVERSAL COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون
البند ٥٢ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يعيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المرفق ، الذي قدمته له
اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي
المحتلة ، عملاً بالفقرة ٩ من القرار ٣٢٤٠ ألف (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر
١٩٧٤ .

رسالة احالة

١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥

سيدي ،

تشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة أن تقدم ، عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٢٤٠ ألف (د - ٢٩) و ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) ، التقرير المرفق الذي صيغ وفقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) و ٢٥٤٦ (د - ٢٤) و ٢٧٢٧ (د - ٢٥) و ٢٨٥١ (د - ٢٦) و ٣٠٠٥ (د - ٢٧) و ٣٠٩٢ (د - ٢٨) و ٣٢٤٠ ألف (د - ٢٩) و ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) .

ولا يسع اللجنة الخاصة الا أن تعرب مرة أخرى عن خالص شكرها لموظفي الأمانة العامة الذين الحقوا بها ولأقسام الأمانة العامة الأخرى التي تعاونت معها ، لما أبدى من حفاضة ووعي أثناء تصريف الأعمال .

وتقبل ، سيدي ، اصالة عن نفسي ونيابة عن زميلي في اللجنة الخاصة ، أسمى آيات احترامنا .

ه . ش . اميراسينغ

رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الأراضي المحتلة

سعادة السيد كورت فالدهايم ،
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك .

أولا - مقدمة

- ١ - أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة بقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ . وفي ذلك القرار ، قررت الجمعية العامة أن تنشيء اللجنة الخاصة ، المؤلفة من ثلاث دول أعضاء ؛ وطلبت الى رئيس الجمعية العامة أن يعين أعضاء اللجنة الخاصة ؛ وطلبت الى حكومة اسرائيل أن تستقبل اللجنة الخاصة ، وأن تتعاون معها وأن تيسر عملها ؛ كما طلبت الى اللجنة الخاصة أن تقدم تقريراً الى الأمين العام في أسرع وقت ممكن وكلما دعت الحاجة الى ذلك ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يوفر للجنة الخاصة كافة التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها .
- ٢ - وتم في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ تعيين الدول الأعضاء التالية للعمل في اللجنة الخاصة : سرى لانكا والصومال ويوغوسلافيا . وعينت حكومة سرى لانكا السيد ه . ش . اميراسنيغ ، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة ، ممثلاً لها في اللجنة الخاصة ؛ وعينت حكومة يوغوسلافيا السيد بـوروت بوهت ، الاستاذ المساعد بكلية القانون بجامعة لوبليانا وعضو الجمعية الفدرالية ليوغوسلافيا ، ممثلاً لها في اللجنة الخاصة . وفي ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، ابلغ رئيس الجمعية العامة ، فيسلي دورتها الثامنة والعشرين الأمين العام ، بأن الصومال قد قررت الانسحاب من اللجنة الخاصة ، وأنه قد عين ، طبقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية ٢٤٤٣ (د - ٢٣) ، السنغال عضواً في اللجنة الخاصة . وفي ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، ابلغ الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة الأمين العام بأن حكومته قد عينت السيد كيبا مباي ، رئيس المحكمة العليا في السنغال ، ممثلاً لها في اللجنة الخاصة (انظر الفقرة ١٢ أدناه) .
- ٣ - وفي ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الأول (١) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ وقرارها ٢٥٤٦ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ . وجرت مناقشة التقرير في اللجنة السياسية الخاصة في جلساتها من ٧٤٤ الى ٧٥١ المعقودة في الفترة من ٧ الى ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ . وفي ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٢) ، واتخذت القرار ٢٧٢٧ (د - ٢٥) .
- ٤ - وفي ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الثاني (٣) (A/8389 و Corr.1 و Corr.2) ، الذي أعد وفقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) ، و ٢٥٤٦ (د - ٢٤) و ٢٧٢٧ (د - ٢٥) . وفي ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريراً ثالثاً (٤) (A/8389/Add.1/Corr.1 and 2) تضمن المعلومات التي توفرت بعد

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8089 .

(٢) المرجع نفسه ، المرفقات ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8237 .

اتمام تقريرها الثاني . وقد جرت مناقشة هذه التقارير في اللجنة السياسية الخاصة في جلساتها من ١٩٨٧ الى ٨٠٣ ، المعقودة في الفترة من ١٣ الى ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ . وفي ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ ، نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٣) ، واتخذت القرار ٢٨٥١ (د - ٢٦) .

٥ - وفي ٢٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الرابع (A/8828) عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) و ٢٥٤٦ (د - ٢٤) و ٢٧٢٧ (د - ٢٥) و ٢٨٥١ (د - ٢٦) . وقد جرت مناقشة التقرير في اللجنة السياسية الخاصة في اجتماعاتها من ٨٤٩ الى ٨٥٥ ، المعقودة في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر الى ٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ . وفي ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ ، نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٤) ، واتخذت القرار ٣٠٠٥ (د - ٢٧) .

٦ - وفي ١٥ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها الخامس (A/9184) عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) و ٢٥٤٦ (د - ٢٤) و ٢٧٢٧ (د - ٢٥) و ٢٨٥١ (د - ٢٦) و ٣٠٠٥ (د - ٢٧) . وفي ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، قدمت اللجنة الخاصة ملحقاً لتقريرها الخامس (A/9148/Add.1) . وقد جرت مناقشة وملحقة في اللجنة السياسية الخاصة في جلساتها من ٨٩٠ و ٨٩٢ الى ٨٩٧ ، المعقودة في الفترة من ١٩ الى ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ . وبالإضافة الى ذلك ، نظرت اللجنة السياسية الخاصة في تقرير الأمين العام (A/9237) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د - ٢٧) . وفي ٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٥) ، واتخذت القرارين ٣٠٩٢ ألف وباء (د - ٢٨) .

٧ - وفي ٢٥ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٤ ، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها السادس (A/9817) عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) و ٢٥٤٦ (د - ٢٤) و ٢٧٢٧ (د - ٢٥) و ٢٨٥١ (د - ٢٦) و ٣٠٠٥ (د - ٢٧) و ٣٠٩٢ ألف ب (د - ٢٨) . وقد جرت مناقشة التقرير في اللجنة السياسية الخاصة في جلساتها من ٩٢٧ الى ٩٣٢ ، المعقودة في الفترة من ٦ الى ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ . وبالإضافة الى ذلك ، نظرت اللجنة السياسية الخاصة في تقرير الأمين العام (A/9843) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٩٢ ألف ب (د - ٢٨) . وفي

(٣) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8630 .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8950 .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة (A/9374) .

٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، درست الجمعية تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٦) ، واتخذت القرارات ٣٢٤٠ ألف ، وباء ، وجيم (٢٩ - ج) .

٨ - وقد أعد هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (ج - ٢٣) و ٢٥٤٦ (ج - ٢٤) و ٢٧٢٧ (ج - ٢٥) و ٢٨٥١ (ج - ٢٦) و ٣٠٠٥ (ج - ٢٧) و ٣٠٩٢ باء (ج - ٢٨) و ٣٢٤٠ ألف وجيم (ج - ٢٩) .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9872 .

ثانياً - تنظيم الأعمال

- ٩ - واصلت اللجنة الخاصة أعمالها ، بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول إلى الأمين العام .
- ١٠ - وعقدت اللجنة الخاصة جلسات في جنيف ، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٧٥ . وفي هذه الجلسات ، استعرضت اللجنة الولاية المناطة بها نتيجة لاتخاذ الجمعية العامة للقرارين ٣٢٤٠ ألف وجيم (د - ٢٩) . وبتت اللجنة الخاصة في مسألة تنظيم أعمالها للسنة الجارية . وقررت اللجنة الخاصة الاستمرار في اتباع نظام رصد المعلومات عن الأراضي المحتلة ، وعقد جلسات دورية لتعديل المعلومات ، بغية تتبع السياسات والممارسات التي تنتهجها دولة الاحتلال في الأراضي المحتلة . وفي هذه الجلسات ، قامت اللجنة الخاصة باستعراض ما توفر من معلومات عن الأقاليم المحتلة منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، وهو تاريخ اعتماد تقريرها السادس (A/9817) . وقررت اللجنة الخاصة ، استجابة لطلب من بعض الأشخاص الذين طردوا لتوهم من الأراضي المحتلة ، عقد جلسات للاستماع إلى إفاداتهم في جنيف ، أثناء جلساتها المعقودة في شهر آذار/مارس . وبدأت اللجنة الخاصة ، وفقاً للقرار ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) ، في اتخاذ الاجراءات لتوظيف خبير أو خبراء . وقامت ، لهذا الغرض ، باجراء مشاورات أثناء هذه الجلسات مع المؤسسات والأشخاص المؤهلين بغية تحديد الخبرة المطلوبة لدى الشخص الذي سيضطلع بالتقييم الذي طلبته الجمعية العامة .
- ١١ - وفي الفترة من ١٢ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٥ ، عقدت اللجنة الخاصة سلسلة ثانية من الجلسات في جنيف . وفي هذه الجلسات ، استعرضت اللجنة الخاصة المعلومات التي توفرت منذ الجلسات التي عقدتها في شهر آذار/مارس ، ودرست الأدلة الجديدة على الادعاءات المقدمة من أشخاص كانوا قد مثلوا أمامها أثناء سلسلة جلساتها السابقة . كذلك استعمت اللجنة الخاصة إلى افادة في جلسة مغلقة أثناء جلساتها المعقودة في شهر أيار/مايو .
- ١٢ - وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، عقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الجلسات في نيويورك ، لدراسة معلومات مقدمة عن الأراضي المحتلة ، بما فيها الادعاءات المقدمة من حكومة مصر بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان في الاقاليم المحتلة . وفي هذه الجلسات ، نظرت اللجنة الخاصة في تقريرها إلى الأمين العام ، واعتمده ؛ وعينت حكومة السنغال السيد ميدون فال ، ممثل السنغال الدائم لدى الأمم المتحدة ، لتمثيلها في هذه السلسلة من الاجتماعات بدلا من السيد كيبا مباى . وكان السيد شريف بشير دجينو ، المستشار ببعثة السنغال الدائمة لدى الأمم المتحدة ، يقوم بحضور اجتماعات اللجنة الخاصة ، كلما تعذر على السيد فال الحضور .
- ١٣ - وفي هذا العام ، تلقت اللجنة الخاصة عددا من الرسائل الموجهة إليها مباشرة ، وأوالمحالة إليها من الأمين العام ، والواردة من الحكومات والمنظمات والافراد ، تتضمن ادعاءات بأن اسرائيل تتخذ بعض التدابير في الأقاليم المحتلة انتهاكا لحقوق الانسان للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة .

ثالثا - الولاية

١٤ - تضمن التقرير الأول للجنة الخاصة الى الأمين العام ، تفسير اللجنة لولايتها ، وفيه حددت نطاق التعقيقات التي تضطلع بها .

١٥ - وكررت اللجنة الخاصة ، في تقاريرها اللاحقة ، ايراد ذلك التفسير ، وذلك في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، وواصلت ، في كل من هذه الحالات ، الاضطلاع بمهامها ، طبقا لذلك التفسير .

١٦ - واستعرضت اللجنة ، في تقريرها الأخير (A/9817) ولايتها في ضوء اتفاقي فض الاشتباك بين القوات ، المبرمين عام ١٩٧٤ ، بين مصر واسرائيل ، وبين الجمهورية العربية السورية واسرائيل .

١٧ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، القرار ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) ، الذي تطلب الفقرة ٣ منه " الى اللجنة الخاصة أن تقوم ، بالاستعانة بخبراء يعينون عند اللزوم بالتشاور مع الأمين العام ، بـمـسـح لـمـا لـحـق بـالقـنـيـطـرة من تدمير ، وبتقدير لطبيعة الضرر المترتب على هذا التدمير ومداه وقيمته " .

رابعا - تحليل الأدلة

١٨ - واصلت اللجنة الخاصة ، على أثر اتحان الجمعية العامة القرارين ٣٢٤٠ ألف وجيم (د - ٢٩) ، التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات لعقود الانسان لسكان الأقاليم المحتلة .

١٩ - وقد واصلت اللجنة ، رغم استمرار عدم سماح حكومة اسرائيل لها بالوصول الى الأراضي المحتلة للقيام بالتحقيق على الطبيعة ، في أن تتبّع ، يوما بيوم ، التطورات الجارية في الأراضي المحتلة والتقارير الواردة عما يصدر من بيانات عن أعضاء الحكومة الاسرائيلية وغيرهم من الزعماء الاسرائيليين . وواصلت اللجنة الخاصة أيضا في تغطية جزء من الصحافة العربية يمثلها كلها . وقد عرضت على اللجنة الخاصة الادعاءات المرسله اليها من بعض الحكومات ، والأدلة المقدمة من تلك الحكومات اسنادا لهذه الادعاءات . واستمعت اللجنة الخاصة ، في جلسة علنية ، الى افادات ستة أشخاص (من A/AC.145/RT.64 الى A/AC.145/RT.69) ، كما استمعت ، في جلسة مغلقة ، الى افادة شخص واحد . والى جانب ذلك ، أحاطت اللجنة علما بالمواد التالية المتصلة بولايتها :

(أ) المعلومات الواردة في وثائق الامم المتحدة ، ويتضمن بعضها نصوص رسائل واردة من الأردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ومصر ؛

(ب) المعلومات المرسله اليها من اللجنة الدولية للصليب الاحمر والواردة في منشوراتها ؛

(ج) الدراسات والتقارير المعدة من قبل منظمات وأفراد يشتغلون بالأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط ، بما في ذلك تقرير وارد من الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي .

كذلك عرضت على اللجنة أدلة على شكل أفلام .

- ٢٠ - ولم تسمح اللجنة الخاصة بأن تتضرر تحقيقاتها من جراء رفض حكومة اسرائيل التعاون معها . بيد أن اللجنة الخاصة تكرر الاعراب عن اعتقادها بأنه لا زالت هنالك بعض الادعاءات التي يمكن أن يكون التحقيق فيها أوفى لو أنه تم على الطبيعة . ولا زال التحقيق في مثل هذه الادعاءات يواجه العراقيل بسبب رفض حكومة اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة .
- ٢١ - وفي القرار ٣٢٤٠ ألف (د - ٢٩) ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة مواصلة التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وقد عمدت اللجنة الخاصة ، في تحقيقها في السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، بفرض التثبت مما اذا كانت هذه السياسات والممارسات تشكل انتهاكا لحقوق الانسان لسكان تلك الأراضي ، الى النظر في تلك المصادر التي ارتأت أنها فوق الشبهات ، وهي على وجه التحديد تصريحات أدلى بها أعضاء حكومة اسرائيل ، وغيرهم من الزعماء الاسرائيليين ، وكذلك الانباء الاسرائيلية عن التدابير المتخذة في الاراضي المحتلة ، حيثما انعدم تعرض هذه البيانات والانباء للطعن أو التضارب أو الدحض .
- ٢٢ - ويرد في الجزء " خامسا " أدناه تبيان للاجراء الذي اتخذته اللجنة الخاصة ، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) .
- ٢٣ - وقد عرضت على اللجنة الخاصة ، رسمياً ، مسألة اعتقال كبير الأساقفة هيلاريون كابوتشي ومحاكمته وسجنه ، عن طريق رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وموجهة الى الأمين العام من رئيس المجموعة العربية بالأمم المتحدة ، ومحالة الى اللجنة الخاصة . وقد درست اللجنة الخاصة الادعاءات الواردة في الرسالة المؤرخة في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والبيانات المقدمة بعد ذلك اسناداً لهذه الادعاءات ، ومفادها أن كبير الأساقفة كابوتشي قد أعتقل وحوكم وسجن خطأ . كذلك عرضت على اللجنة خطابات موجهة من حكومة اسرائيل الى الأمين العام ، ترد فيها على هذه الادعاءات ، وتعلن موقف حكومة اسرائيل منها .
- ٢٤ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في مضمون هذه الرسائل ، وقررت ضرورة اقتصار ما تقوم به من تقص على مسألة مركز كبير الأساقفة كابوتشي أمام المحكمة ، وعلى اختصاص محكمة الصلح بالقدس . ولذلك الغرض ، درست اللجنة الخاصة مرافعات الادعاء والدفاع بشأن هاتين النقطتين ، وكذلك الأحكام المتصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف الرابعة (٧) ، المتضمنة في المواد ٢٧ و ٤٧ و ٦٤ و ٦٦ .
- ٢٥ - وفي ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، وجهت حكومة مصر رسالة الى الأمين العام ، تدعي قيام السلطات العسكرية الاسرائيلية بنقل المدنيين في سيناء على نحو جماعي قسري . وأحاطت اللجنة علماً بالبيانات الأخرى المقدمة من حكومة مصر ، وردود حكومة اسرائيل على هذه الادعاءات الواردة في وثائق الامم المتحدة .

(٧) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقم ٩٧٣ ، الصفحة ٢٨٧) .

٢٦ - وقد تلقت اللجنة الخاصة ، منذ اعتماد تقريرها الأخير ، أدلة هامة بشأن الحالة في الأراضي المحتلة . وفي الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، أعرب رئيس اللجنة الخاصة ، أمام اللجنة السياسية الخاصة ، عن رأى اللجنة الخاصة وهو أنه الى أن تحدث تغييرات كبرى في الحالة ، ومالم تحدث هذه التغييرات ، فانه لا جدوى لتقديم المزيد من الأدلة الى الجمعية العامة . وأوضح أن اللجنة الخاصة كانت قد قدمت الى الجمعية العامة ، بواسطة الأمين العام ، كافة المعلومات اللازمة ، وأن اتخاذ الاجراء المناسب لمعالجة حالة المدنيين في الاراضي المحتلة يقع على عاتق الجمعية . وقد اقتضت اللجنة الخاصة في هذا التقرير ، كما حدث في تقريرها السابق ، على تلك المجالات للعناية المدنية في الاراضي المحتلة التي عرف عن حدوث تغييرات ملحوظة فيها ، بينما تبقى الحالة ، بصفة عامة ، كما بينتها التقارير السابقة للجنة الخاصة . وتود اللجنة الخاصة أن تكرر القول ، بصفة خاصة ، بأنه بالرغم من تنفيذ اتفاقتي فخر الاشتباك اللذين تم التوصل اليهما في عام ١٩٧٤ ، فان الحالة ، فيما يختص بالمدنيين تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، لم تتغير كثيرا ، إذ أن الأغلبية الساحقة من السكان المدنيين الذين وقعوا تحت الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ مازالت تحت هذا الاحتلال . وينطبق القول نفسه على المدنيين الذين منعوا من العودة الى ديارهم بعد أن هربوا ابتعادا عن الحرب ، أو الذين طردوا أثناء العرب في عام ١٩٦٧ أو بعدها . ولذا فانه ، لم يطرأ ، من هذه الناحية ، أى تغيير على الحالة التي هي موضع تحقيق اللجنة الخاصة .

٢٧ - وبصفة عامة ، لا يعكس ماورد من أدلة الى اللجنة الخاصة حدوث تغيير هام عما كان عليه الأمر في السنوات الأخيرة ، في الحالة اليومية للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة ، سواء منهم من يعيش تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، ومن يعيش في مناطق أخرى خارج الاراضي المحتلة في انتظار العودة الى ديارهم . وتدل مظاهر الاحتلال التي مازالت قائمة دون تغيير ، على سبيل المثال ، على مايلي :

(أ) تداير الاستغلال الاقتصادي ، وعلى الأخص استخدام القوى العاملة للأقاليم المحتلة كمصدر للعمالة الرخيصة داخل اسرائيل ؛

(ب) أحوال السجون ، وعلى الأخص من حيث تدهورها نتيجة للزيادة الملحوظة في عدد الأشخاص الذين سجنوا خلال عام ١٩٧٥ ؛

(ج) الاحوال التي يتلقى فيها شباب الأقاليم المحتلة تعليمهم وتتم قولبة مسالكهم .

(د) الاستمرار في تنفيذ سياسة ضم الجزء المحتل من القدس ، وعلى الأخص عن طريق تنفيذ الخطة الكبرى ، التي كانت موضع تعليق من اللجنة الخاصة في التقارير السابقة ، وكذلك عمليات الحفر وما شابهها من تدابير تنفذ خرقا لاتفاقية لاهى بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح الموقعة عام ١٩٥٤ (٨) .

٢٨ - ومن ناحية أخرى ، فمنذ تاريخ اعتماد التقرير الأخير للجنة ، تجلت بعض الاتجاهات والتطورات في الازمى المعتلة ، الى درجة تستحق معها أن تذكرها اللجنة الخاصة وتركز عليها في تقريرها . ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات حسب المجالات التالية التي تمس الحياة المدنية ، والتي ترميها اتفاقية جنيف الرابعة :

(أ) استمرار وجود سياسة ضم الازمى المعتلة واستيطانها ؛

(ب) الحالة غير الطبيعية التي يعيش فيها السكان المدنيون تحت الاحتلال العسكري ، وهي تنعكس في استمرار وقوع العواث التي تتمثل فيها المقاومة للاحتلال ، والاعتقالات الجماعية ، والعجز الإدارى ، والمحاكمات أمام المحاكم العسكرية ؛

(ج) سياسة الانتقام ، التي تنفذ على شكل تدابير مثل هدم المنازل وطرد الشخصيات العربية البارزة ، وحظر بيع المحاصيل في موسم التسويق ، وإغلاق العوانيت والمناطق التجارية .

٢٩ - ستعاول اللجنة الخاصة أن تقدم ، في الأجزاء الفرعية ألف وباء وجيم أدناه عينات تمثيلية مختارة من الأدلة التي وردت اليها كبينتة على وجود الاتجاهات المشار اليها في الفقرة السابقة ومدى هذه الاتجاهات . وهناك فرع رابع يتناول بالتحليل الأدلة المتعلقة بالادعاءات التي لا تقع على وجه الدقة في هذه الفروع الثلاثة .

ألف - الأدلة المتصلة بسياسة الضم والاستيطان

٣٠ - تتصل الأدلة التالية التي تلقتها اللجنة الخاصة بالادعاءات القائلة باستمرار وجود سياسة ضم الأراضي المحتلة واستيطانها من قبل اسرائيل .

١ - استمرار وجود سياسة الضم والاستيطان :

٣١ - في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، أعلن السيد و. روفائيل وزير الشؤون الدينية من محطة اذاعة اسرائيل انه سيجرى خلال عام ١٩٧٥ انشاء ٣٠ مستوطنة جديدة في الأراضي المحتلة .

٣٢ - وفي ٧ شباط /فبراير نشرت صحيفة هآرتس بياناً للسيد أ. عوفر ، وزير الاسكان أشار فيه الى "خطة شاملة لاستيطان جديد تتألف من عشرات المستوطنات الجديدة " . وجاء في نفس تقرير الصحيفة أنه قد تم حتى ذلك الحين انشاء ٦٢ مستوطنة في الأراضي المحتلة .

٣٣ - وفي ١٥ شباط /فبراير أفادت صحيفة هآرتس انه قد تم استثمار ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في انشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وجاء فيما ذكرته هذه الصحيفة أنه قد تم انشاء ٤٤ مستوطنة وأن ٨ مستوطنات كانت تحت التشييد ، وتقع هذه المستوطنات في قطاع غزة (١١) بما في ذلك سيناء ، وفي مرتفعات الجولان (١٩) ، وفي وادي الأردن (١٦) .

٣٤ - وفي ١٧ شباط /فبراير ذكرت صحيفة هآرتس ان لدى ادارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية خططاً لانشاء ما يقرب من ٨٠ مستوطنة جديدة في اسرائيل وفي الأراضي المحتلة خلال السنوات الثلاث القادمة وأوردت تفاصيل عن المواقع المقترحة لهذه المستوطنات .

٣٥ - وفي ١٨ شباط /فبراير ، نقلت صحيفة عيروساليموست اعلاناً صادراً عن لجنة ضريبة الدخل باسرائيل يفيد بأنه تقرر منح الاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة "اعفاءات كبيرة من ضريبة الدخل " .

٣٦ - وفي ٥ اذار /مارس نشرت صحيفة معاريف بياناً للسيد عوفر ، وزير الاسكان ، يفيد بأن اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد أكدت انشاء ١١ مستوطنة جديدة في عام ١٩٧٥ بالاضافة الى المستوطنات التسع التي سبق أن تقرر انشاؤها .

٣٧ - وفي ١٤ نيسان /ابريل ، ذكرت صحيفة هآرتس أنه قد أنشئت في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ٤٨ مستعمرة جديدة وأنه سيتم انشاء ست مستعمرات أخرى في عام ١٩٧٥ .

٣٨ - وفي ٢١ نيسان /ابريل ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل نبأ مفاده أن الصندوق القومي اليهودي يقوم باستكمال الاستعدادات لانشاء تسع مستوطنات جديدة سيتم انشاؤها في رفح ومرتفعات الجولان والضفة الغربية .

٣٩ - وفي ٢٦ ايار /مايو ، نشرت صحيفة معاريف بياناً للسيد عوفر ، وزير الاسكان ، ذكر فيه أن العمل جار في تشييد ١٥ مستعمرة من بينها ١٠ في الأراضي المحتلة .

٢ - تنفيذ سياسة الضم والاستيطان في الأراضي المحتلة :

(أ) قلاع غزة

٤٠ - في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أفادت صحيفة هآرتس بإنشاء مستوطنة جديدة في قلاع غزة أُلحق عليها اسم "أوفدا" .

٤١ - وفي ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ أوردت صحيفة جيروساليم بوست ، في معرض اشارتها الى زيارة قام بها السيد عوفر ، وزير الاسكان ، لرفح : " ان المنازل والمباني التجارية التي ترتفع بسرعة كقيلة باقناعكم بأن الحكومة كانت جادة عندما قررت مؤخرًا اعطاء الأولوية القصوى في مجال الاستيطان لثلاث مناطق هي : الجولان ، غور الأردن - وادي عربة ، ومشارف رفح " . وجاء في نفس تقرير الصحيفة أن وزير الاسكان قد صرح بأن حاجة اسرائيل الحقيقية انما هي المستوطنين وليست الى أماكن للاستيطان . وأشارت صحيفة معاريف الى هذه الزيارة التي قام بها السيد عوفر ، وزير الاسكان ، وذكرت أنه صرح بأنه سيكون جاهزاً ، بحلول نهاية عام ١٩٧٥ ، مركز تجارى وكنيس ومناخنة صناعية كما ستتوفر أيضا الخدمات التعليمية . وفي غضون ذلك الوقت ستكون بالمنطقة ١٠ مستوطنات ومركز اقليمي لتوفير السكنى لألف شخص . وجاء في نفس التقرير أن السيد د. دريكسلر صرح بأن مدينة " ياميت " المزمع انشاؤها مصممة لأن يكون عدد سكانها التقديري في المستقبل ٢٥٠٠٠٠ نسمة .

٤٢ - وفي ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ أذاعت محطة اذاعة اسرائيل ونشرت صحيفة معاريف نبأ انشاء مستوطنة جديدة في منطقة رفح .

٤٣ - وفي ١٤ كانون الثاني / يناير نشرت صحيفة معاريف نبأ تعيين خمس مستوطنات من نوع ناهال في منطقة رفح مستوطنات دائمة .

٤٤ - وفي ١٢ شباط / فبراير ، نشرت صحيفة هآرتس نبأ مفاده أن القبائل البدوية في منطقة رفح قد تقدمت بشكوى من نزع ملكية الأراضي وتدمير المحصولات .

٤٥ - وفي ٢٨ شباط / فبراير ، نشرت صحيفة معاريف قرارا اتخذته وزارة ادارة التخطيط في وزارة الزراعة بإنشاء ست مستوطنات جديدة بمنطقة رفح ينفقات قدرها ٦٠ مليون ليرة اسرائيلية . وأفادت بأن هذه المستوطنات ستقف الى جوار المستوطنات الثلاث القائمة حالياً في عام ١٩٨٠ وأنها ستوفر السكنى لما يقرب من ١٠٠٠ أسرة . وفي ٨ نيسان / ابريل ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل نبأ عقد اجتماع بين السيد شمعون بيريز ، وزير الدفاع ، وعدد من المشايخ الذين يمثلون قرابة ١٥٠٠ أسرة بدوية " أهلية " عن المنطقة خلال السنوات القلائل الماضية . وجاء في تقرير الصحيفة أن هذا الاجتماع جزء من " مخططات حاوية لتقديم المساعدة لجميع العائلات البدوية التي أهلية من مشارف رفح في السنوات القلائل الماضية " .

٤٦ - وفي ٩ نيسان / ابريل ، ذكرت صحيفة معاريف أن بيريز ، وزير الدفاع ، قد صرح بأنه قد تم منذ عام ١٩٧٢ اجلاء ١٥٣٠ أسرة من منطقة رفح وأنه قد تم اعادة توأمين ٦٦٦ منها فسي مناطق أخرى .

٤٧ - وفي ٢٨ نيسان / ابريل ، نشرت صحيفة هآرتس نبأ مفاده أن السيد س . آفني ، من ادارة الاسكان الريفي بوزارة الاسكان قد صرح بأن سيتم اسكان مهاجرين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في " ياميت " ، وان لجنة ما قد حددت معايير لهذا الغرض . ومن المقرر أن يتم توزيع الشقق الثلاثمائة والخمسين المتوفرة حتى الآن على النحو التالي : ٨٠ لمهاجرين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ١٥٠ لعامة الناس ، ١٠٠ للجيش الاسرائيلي ، والباقي لسكنى رجال الشرطة والمعلمين . . . الخ .

٤٨ - وفي ١٥ ايار / مايو نشرت صحيفة " لوموند " تقريراً لمراسلها الخاص يتناول فيه عمليات نزع ملكية الأراضي من سكان منطقة رفح وإجلائهم وانشاء مستوطنات اسرائيلية على أراضيهم بعد ذلك .

٤٩ - وفي ٢٠ ايار / مايو ، ذكرت صحيفة معاريف انه يجري " اعداد " أرض لاقامة . . . شقة ، بالإضافة الى ٣٥٠ شقة أخرى سيتم انجازها في نهاية عام ١٩٧٥ . وفي ٢٦ ايار / مايو ، افادت صحيفة جيروساليم بوست بأنه لم تتم الموافقة على انجاز هذه الشقق الألف ، بيد أن هذا ينتظر أن يتم قبل نهاية عام ١٩٧٥ .

٥٠ - وفي ٢٦ ايار / مايو ، نشرت صحيفة جيروساليم بوست بياناً للسيد راين ، رئيس الوزراء ، مفاده أنه لم يتخذ قرار وزارى ببناء الوحدات السكنية الألف هذه في مدينة " ياميت " بل انه قد تقرر انشاء ٣٩٠ وحدة سكنية كما تمت الموافقة على ارساء المقومات الهيكلية ، لستمائة وحدة أخرى .

٥١ - وفي التاريخ ذاته ، نشرت صحيفة معاريف بياناً للسيد موسى كول ، وزير السياحة ، مفاده أن الحكومة لم تقرر بعد بناء بلدة " ياميت " وانما قررت انشاء مركز اقليمي فقط - يتألف في بادئ الأمر من ٣٥٠ مسكناً - لتوفير الخدمات للمستوطنات الكائنة في المنطقة .

٥٢ - وفي ٢٩ ايار / مايو ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل بياناً لوزير الاسكان أكد فيه أن الحكومة قد صرحت بـ " اعداد " الأرض لتشييد . . . وحدة سكنية ، علماً بأن الموافقة على البدء الفعلي في أعمال التشييد لم تتم بعد .

٥٣ - وفي ١ حزيران / يونيه ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل نبأ عرض شقق سكنية في منطقة " ياميت " للبيع .

٥٤ - وفي ٨ حزيران / يونيه ، نشرت صحيفتا معاريف وجيروساليم بوست بياناً للسيد ج . يعقوبي ، وزير النقل ، صرح فيه بالتالي : " ان التفكير لم يتطرق قط ، حتى في أقل الخطط التي تتصورها اسرائيل طموحاً ، الى احتمال فصل لسان رفح عن اسرائيل . وان سياسة الحكومة الحالية التي تواصلت ، كما فعلت سلفها ، انشاء المركز الحضري " ياميت " في لسان رفح انما هي خير دليل على ذلك " . وقد أشار تقريراً الصحيفتان الى مخططات لدى حكومة اسرائيل لتشييد ميناء جديد على مسافة "بضعة أميال شمال ياميت" .

٥٥ - وفي ٢٩ تموز / يولييه ١٩٧٥ ، نشرت صحيفة هآرتس مقالا للسيد ليفشيتز ، وهو عضو في

- أحدى مستوطنات الكيبوتز بقلع غزة ، احتج فيه على المعاملة التي لقيها السكان المدنيون العرب الذين أجلوا من مناقرة رفح وعلى عدم بذل جهود لاعادة توأينهم .
- ٥٦ - وفي ١٨ آب/اغسطس ، نشرت صحيفة معاريف قرارا للجنة الوزارية لاستيطان الأراضى المحتلة (يرأسها السيد اسراييل غاليلي الوزير بلا وزارة) يقضى " تخفيض مخصصات المستوطنات القائمة حاليا في لسان رفح من المياه والأراضى كيما يتسنى انشاء عدد أكبر من المستوطنات وللحيلولة دون زراعة الأرض بواسطة 'العمال الأجراء' " .
- ٥٧ - وفي ٢٧ آب/اغسطس نشرت صحيفة جيروساليم بوست نياً بتقديم احتجاجات من جانب المدنيين العرب الذين أبلغوا بأمر إرد ثالث يأمرهم باخلاء قرية ابوشنار الواقعة " وسط واحدة من أشجار النخيل تطل على البحر الابيض المتوسط " .
- ٥٨ - وفي ٤ ايلول /سبتمبر أفادت صحيفة هآرتس بأن ترتيبات نقل بعض المدنيين الى مناقرة أخرى قد " قوبلت بالا ستياء بين البدو " .

(ب) مرتفعات الجولان :

- ٥٩ - في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، أشارت صحيفة جيروساليم بوست في معرض حديثها عن حلقة دراسية نظمتها وزارة الداخلية والجمعية الاسرائيلية للمهندسين والمهندسين المعماريين الى مخطط رئيسي لمرتفعات الجولان ذكر أنه في المراحل النهائية من الانجاز .
- ٦٠ - وفي ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، نشرت صحيفة هآرتس نياً مفاده أن جرارات وزارة الاسكان تقوم منذ عدة أيام ب " اعداد " أراض في مرتفعات الجولان .
- ٦١ - وفي ١٢ و ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، أوردت تقارير منشورة في كل من صحف معاريف وهآرتس وجيروساليم بوست تفاصيل عن الاعمال التمهيدية لانشاء مركز حضرى لمرتفعات الجولان وعن مخططات لثلاث مستوطنات جديدة من المزمع انشاؤها خلال عام ١٩٧٥ .
- ٦٢ - وفي ١١ شباط /فبراير ، نشرت صحيفة معاريف نياً قيام سكان قرية في شمال مرتفعات الجولان بتقديم شكوى ضد رسوم أعلن بمقتضاه اعتبار بعض الأراضى الأخرى المملوكة لهم والسبب يزعمون أنهم يقومون بزراعتها منذ ماينوف على أربعين عاما بوصفها " منطقة طبيعية مخصصة " .
- ٦٣ - وفي ١٨ شباط /فبراير ، نشرت صحيفة جيروساليم بوست بيانا أدلى به السيد راين ، رئيس الوزراء ، أثناء زيارة له في مرتفعات الجولان مفاده أن " اسراييل ماكانت لتنشئ مستوطنات في مرتفعات الجولان لتخليها فيما بعد أولتخلق ظروف لا تكون فيها هذه المستوطنات جزءا من الدولة اليهودية " . ويقول تقرير الصحيفة ان السيد اد موني ، مدير ادارة الاستيطان التابعة للاتحاد الصهيوني ، صرح بأنه قد تم حتى الآن انفاق ٢٥ مليون ليرة اسرائيلية على المقومات الهيكلية غير العسكرية في مرتفعات الجولان " .

٦٤ - وفي ٢١ شباط/فبراير ، نشرت صحيفة جيروساليم بوست بياناً للسيد عوفر ، وزير الاسكان ، أشار فيه الى "حركة الاستيطان الجديدة في الأراضي . . . على أنها أكبر مشروع تولى تم القيام به منذ انشاء دولة اسرائيل . وتعد هذه المستوطنات ذات أهمية بالنسبة لنا لا من أجل تعيين حدود الدولة فحسب وإنما لتدعيم أمنها كذلك ."

٦٥ - وفي ١٠ آذار/مارس ، ذكرت صحيفة معاريف انه سيتم توسيع نطاق استحقاقات التأمين القومي الاسرائيلي لتشمل الاسرائيليين القاطنين في مرتفعات الجولان .

٦٦ - وفي ١ حزيران/يونيه ، نشرت صحيفة معاريف بياناً للسيد س . افني ، باسم وزير الاسكان ، مفاده أنه قد أنفق مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية لتشييد مستوطنات جديدة بما في ذلك ٣٥٠ مليون ليرة اسرائيلية لمستوطنات في مرتفعات الجولان .

٦٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ، ذكرت صحيفة جيروساليم بوست أن وزارة الاسكان قد أنفقت ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية لانجاز المرحلة الاولى من مستوطنة جديدة في وسط مرتفعات الجولان وسيطلق على هذه المستوطنة اسم "كاتسرين" .

٦٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ، ذكرت كل من صحيفة معاريف ومحطة اذاعة اسرائيل ان الحكومة قد وافقت على تشييد مركز حضري ومستوطنتين في مرتفعات الجولان .

٦٩ - وفي ٤ آب/اغسطس ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل نبأ مفاده أن المستوطنات الكائنة في مرتفعات الجولان قد أنتجت خلال عام ١٩٧٥ ما قيمته ١٤٠ مليون ليرة اسرائيلية من السلع والخدمات .

٧٠ - وفي ٢٠ آب/اغسطس ، أذاعت محطة اذاعة اسرائيل بياناً للسيد بيريز ، وزير الدفاع ، مفاده أن اسرائيل لن تتخلى عن المستوطنات المنشأة في مرتفعات الجولان حتى بعد إجراء مفاوضات .

٧١ - وفي ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٥ نشرت صحيفة جيو وساليم بوست نبأ مفاده أن هناك عشرين مستوطنة الآن في مرتفعات الجولان . وفي ذات اليوم نشرت صحيفة معاريف بياناً للسيد اسرائيل غاليلي ، الوزير بلا وزارة ، أكد فيه لممثلي المستوطنين في مرتفعات الجولان أن حكومة اسرائيل لم تغير موقفها "وأنها مصممة على عدم ازالة أية مستوطنة" .

٧٢ - وفي ٢٩ آب/اغسطس ، أوردت صحيفة جيروساليم بوست التدابير التي اتخذتها مجموعة استيطانية تسمى نفسها "بناء اكيفا" لانشاء مستوطنة في وسط مرتفعات الجولان بدون موافقة الحكومة .

٧٣ - وفي ١٠ ايلول/سبتمبر ، نشرت صحيفة جيو وساليم بوست نبأ مفاده أن السيد عوفر ، وزير الاسكان ، قد طالب باعادة النظر في مسألة انشاء أربع مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان ، وفي ١٤ ايلول/سبتمبر ذكرت صحيفة جيو وساليم بوست ان اللجنة الوزارية لاستيطان الأراضي

المحتلة قد عرضت موضوع انشاء أربع مستوطنات جديدة في مرتفعات الجولان على مجلس الوزراء ،
بكامل أعضائه .

٧٤ - وفي ١٩ ايلول / سبتمبر ، نشرت صحيفة حيروساليم بوست بيانا أدلى به السيد شلومو هليل ،
وزير الشرطة ، لممثل المستوطنين في مرتفعات الجولان مفاده أن الحكومة ماكانت لتوافق على انشاء
مستوطنات في مرتفعات الجولان لازلتها بعد ذلك .

٧٥ - وفي نفس التاريخ ، أوردت صحيفة حيروساليم بوست نبأ افتتاح أول مدرسة الزامية اقليمية
لأطفال المستوطنين الاسرائيليين في مرتفعات الجولان - ويفيد النبأ أن عدد أطفال المدارس
اليهود في مرتفعات الجولان كلها هو ٣٣٠ طفلا .

(ج) الضفة الغربية :

٧٦ — تناول تقرير ظهير في مجلة جيروساليم بوست الصادرة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ما أسماه بسياسة الحكومة الاسرائيلية فيما يتصل بانشاء مستوطنات اسرائيلية في الطرف الشرقي من مدينة القدس والمشاريع التي يجرى الاضطلاع بها لتنفيذ هذه السياسة . ونقل التقرير عن السيد أ . بارون ، مدير مكتب وزارة الاسكان بمنطقة القدس قوله بأن " الهدف من وراء هــ هذه المشاريع هو تحصين المدينة بمستوطنات يهودية متجاورة واثابة الفرصة لنمو يهودى كاف " . وقال السيد بارون ان هذه المستوطنات ستوفر شكلا من أشكال الدفاع . وقد تم ، من اجل تيسير عملية التوسع هذه ، نزع ملكية ١٧ دونا في القطاع الشرقي من القدس لاقامة مبان سكنية . وقد بلغ عدد العائلات التي استوطنت في الجزء المحتل من القدس منذ عام ١٩٦٧ تسعة آلاف أسرة . وبحلول نهاية السنة المالية الحالية سيصل عدد الشقق التي سيكون قد تم انشاؤها أو مازالت في مرحلة التشييد ٢٠٠٠ شقة .

٧٧ — وتود اللجنة الخاصة أن تلفت النظر الى الفقرات التالية من تقرير ظهير في صحيفة كريستشيان سانبس مونيتور بتاريخ ٥ آذار / مارس ١٩٧٥ بقلم جون . ك . كولي وتحت عنوان " معركة بالجرافات من أجل القدس " لتبيان نوع المعلومات المطروحة امام اللجنة الخاصة .

" تواصل شركات البناء ، في القطاع الشرقي من القدس الذى ضم الى اسرائيل ، ضغطها لطرد السكان العرب من المدينة القديمة المسورة ونقلهم منها الى أماكن أخرى و ' تعصيرها ' .

وترى الأسر العربية المطرودة الانشاءات الاسرائيلية الجديدة الشبيهة بالصناديق وهي ترتفع على انقاض منازلهم المهدمه " .

٧٨ — في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أوردت صحيفة جيروساليم بوست قرارا اتخذته حكومة اسرائيل ببناء مركز صناعي في الأراضي المحتلة في منطقة تقع على بعد ١٤ كيلومترا شرقي القدس على الطريق الى أريحا . وفي ٣ آذار / مارس ١٩٧٥ ، أوردت كل من اذاعة اسرائيل وصحيفة جيروساليم بوست نبأ محاولة مجموعة من الاسرائيليين الاستيطان في المستوطنة الصناعية بين القدس وأريحا والمعروفة باسم " معالي هاد وميم " ؛ الا أن القوات الاسرائيلية اجلتها . وفي ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، ذكرت صحيفة هآرتسان سلطات الحكم العسكري قد استولت على " عدة آلاف من الدونمات " من أراضي قرية العيزرية وأبوريس الواقعتين قرب مستوطنة " معالي هاد وميم " الصناعية وكان قد أعلن منذ سنتين مضتا أن هذه الأراضي " مغلقة " للاغراض العسكرية . وفي ٢١ أيار / مايو ذكرت صحيفة معاريف نبأ بدء انشاء معالي هاد وميم . وفي ٩ تموز / يوليه ١٩٧٥ ، قالت صحيفة هآرتسان الحكومة العسكرية قد نزعت ملكية ٣٠٠٠ دونا من الأراضي قرب طريق القدس - أريحا كيما تخصص لتوسيع مساحة " معالي هاد وميم " ويضيف تقرير الصحيفة أنه منذ بضع سنوات كانت الحكومة العسكرية قد أعلنت أن ٧٠٠٠ دونا من هذه الأراضي منطقة " مغلقة " . ويذكر التقرير أنه لم يتم حتى الآن نزع ملكية الأراضي في الضفة الغربية ، ولكن سلطات الحكم العسكري تستولي عليها

أو تعلن انها "مغلقة" لمدة محددة ، أما الاراضي المنزوعة ملكيتها فهي مملوكة للحكومة .
وفي ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ ذكرت صحيفة جيروساليم بوست ان حكومة اسرائيل قد أذنت لستتين
مستوطنات بالانتقال الى مبان سكنية في " معالي هاد وميم " .

٧٩ - وفي ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، ذكرت صحيفة معاريف نبأ اعتزام انشاء مستوطنة في
وادي الأردن الأوسط ، وان المستوطنة ستتكون من ٣٥٠ منزلا ، كما تضم مركزا تعليميا ومركزا
للصناعات الصغيرة والزراعة والخدمات الادارية ، سوف تنشأ بالقرب من المستوطنة .

٨٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني /يناير تحدث صحيفة معاريف عن نشر لوائح جديدة أصدرها القائد
العسكري للضفة الغربية بالسماع للمستوطنين الاسرائيليين في " كيريات عربيه " ، وهي المستوطنة
الاسرائيلية المنشأة في الخليل ، بشراء الشقق التي يستأجرونها حاليا واستئجار أراض من تلك
التابعة للسلسلة الاسرائيلية لاقامة مساكن عليها .

٨١ - وفي شباط /فبراير ، اذاعت محطة اذاعة اسرائيل نبأ اقامة ١٥٠ مسكنا جديدة في
المستوطنة الاسرائيلية بالخليل " كيريات عربيه " .

٨٢ - وفي ١٨ شباط /فبراير ذكرت صحيفة هآرتس ان من المقرر ان تشرع سلطات الحكم العسكري
في اتخاذ اجراءات قانونية ضد المدنيين العرب الذين اقاموا مساكن لهم قرب المستوطنة
الاسرائيلية ، وهي منطقة كانت قد أعلنت " مغلقة " منذ بضع سنوات .

٨٣ - وفي ١٦ شباط /فبراير ، ذكرت صحيفة هآرتس ان الحكومة العسكرية قد أعلنت عن اعتبار
٢٠٠ دونم من الاراضي الخاصة بقري من قضاء طوباس ووادي الاردن الشمالي منطقة " مغلقة "
لاستخدامها من قبل القوات الاسرائيلية .

٨٤ - وفي ٦ آذار /مارس أوردت صحيفة معاريف مخططا لوزارة الاسكان يقضي بانشاء ٥٧٧
شقة اضافية في المستوطنة الاسرائيلية بالخليل خلال السنتين القادمتين ، مع وضع اساسات ٢٠٠
شقة أخرى .

٨٥ - وفي ٢١ نيسان /ابريل ، تحدثت صحيفة هآرتس عن انشاء مستوطنتين عسكريتين قرب بيت
لحم ، ومن المنتوى تحويلهما كليهما الى مستوطنتين مدنيتين .

٨٦ - في ٧ أيار /مايو ، اذاعت محطة اذاعة اسرائيل انه قد جرى انشاء مستوطنة غير مرخص
بها في معسكر سابق للجيش الأردني على بعد ٦ كيلومترات شرقي رام الله . وفي ٤ حزيران /يونيه
١٩٧٥ أذاعت صحيفة هآرتس بانشاء مستوطنة غير مرخص بها تسمى " عوفره " . ثم ذكرت صحيفة
معاريف في ١٨ حزيران /يونيه ١٩٧٥ أن بيريز ، وزير الدفاع قد أصدر ترخيصا منه لمستوطنة
عوفره فيما بعد بمفعول رجعي .

٨٧ — وفي ٢٣ حزيران / يونيه ، أوردت صحيفة معاريف نبأ عن انشاء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية ، وخطط لانشاء أربع مستوطنات جديدة . وكان المصدر الذي نقل عنه التقريب هو السيد . يافي رئيس المجلس الاقليمي لغور بيسان .

٨٨ — في ١٥ تموز / يوليه ، ذكرت هآرتس انشاء " معسكر للعمال " شمال رام الله ، وجاء في نبأ الصحيفة أن من المستوى تحويل المعسكر ، المنشأ بترخيص الحكومة ، الى مستوطنة دائمة .

٨٩ — وفي ٩ كانون الثاني / يناير ، اذاعت محطة اذاعة اسرائيل بلاغا من الحاكم العسكري لبيت جالا يطالب فيه سكان المدينة الذين اشتكوا من الاستيلاء على ممتلكاتهم ان يقدوا سندات الملكية التي بحوزتهم الى السلطات العسكرية . ويذكر النبأ نفسه ان السلطات العسكرية قد احتلت مؤخرا عدة مناطق زاعمة ان هذه الأراضي ليست ملكا للسكان المحليين .

٩٠ — وفي ١٧ تموز / يوليه ، أوردت صحيفة هآرتس اقتراحا من وزارة الاسكان ببناء مستوطنة لمائتين او لخمسمائة أسرة غربي بيت لحم قرب رأس بيت جالا .

٩١ — وفي ٢٢ تموز / يوليه ، نقلت صحيفة هآرتس عن " مصادر حسنة الاطلاع " قولها ان الصندوق القومي اليهودي يقوم بعمليات شراء واسعة النطاق في رام الله وما حولها .

٩٢ — وفي ١٤ آب / اغسطس ، قالت صحيفة معاريف انه قد جرى اعداد الارض لانشاء المستوطنة الحضرية الأولى المعروفة باسم " معالي افرايم " . ومن المستهدف ان توفر هذه المستوطنة ، كما يقول النبأ ، الخدمات الاساسية لكل المستوطنين الاسرائيليين في وادي الاردن ، ومن المقرر أن يقطنها كل العاملين في المنشآت الصناعية التي سيجري انشاؤها في المنطقة في المستقبل .

(د) سـيـنـاء

٩٣ — في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٥ ، اغادت محطة اذاعة اسرائيل بافتتاح مستوطنة دائمة بالقرب من شرم الشيخ .

٩٤ — وفي ٨ نيسان / ابريل اذاعت محطة اذاعة اسرائيل انه قد اكتمل انشاء ٤٦ منزلا في شرم الشيخ .

٩٥ — وفي ١١ أيار / مايو نقلت صحيفة جيروساليم بوست عن السيد عوفر ، وزير الاسكان ، تصريحه انه ليس لدى الحكومة خطة بالنسبة لشمم الشيخ . وقد ناقش السيد ألوني ، مدير السلطة المدنية لجنوب سيناء ، هذا التصريح . وفي ١٨ أيار / مايو ، نقلت صحيفة جيروساليم بوست تفصيلا جديدا لتصريح السيد عوفر ، حين أكد السيد اسرائيل غاليلي ، رئيس اللجنة الوزارية لاستيطان الاقاليم المحتلة ، ان هناك خطة حكومية لبناء ١ وحدة في شرم الشيخ خلال السنوات القليلة القادمة .

٩٦ - وفي ١٠ أيار/مايو ، نقلت محطة اذاعة اسرائيل تصريحها لوزير الاسكان جاء فيه ان الحكومة قد اعتمدت الاموال اللازمة للمشروع فقط. وان المساكن سوف تقام فقط. للاشخاص العاملين في شرم الشيخ كما أن المستوطنة المشار اليها هناك لينتوي جعلها مستوطنة عسكرية .

٩٧ - وفي ١٥ نيسان/ابريل ، وجه الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة رسالة الى الأمين العام طالبا وضعها تحت نظر اللجنة الخاصة . وقد ادعت حكومة مصر في هذه الرسالة أن السلطات الاسرائيلية قد " نقلت بالقوة عددا من سكان سيناء من مناطق عين سدر وجبلي الحمى والرهي الى مناطق أخرى " وقد تأثر بهذا النقل ، وفقا لما جاء بالرسالة ، ست قبائل كانت خصص منها قد تعرضت للطرد في عام ١٩٦٩ من مناطق ممرى متلا والجدى ومناطق جفجائه . وقد وصل عدد الافراد الذين قيل انهم تأثروا من جراء ذلك الى حوالي ٨٠٠ شخص . وبعد تلقي هذا الادعاء خاطبت اللجنة الخاصة الممثل الدائم لمصر في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٥ بما يلي :

" . . . ان اللجنة الخاصة تكون ممتنة ، قبل اتخاذها اجراءات اخرى للنظر في محتويات الرسالة ، اذا ما قدمت حكومتكم التفاصيل الاخرى التالية : التاريخ الذي حدث فيه ذلك النقل الاجبارى المشار اليه في الفقرة الثانية من رسالتكم ، ثم هوية القبائل التي تأثرت بذلك والمكان والاماكن التي نقلت اليها " .

٩٨ - وطلبت اللجنة الخاصة من حكومة مصر تزويدها بالبيانات " فيما يتعلق بالتاريخ الذى هجرت فيه عمليات النقل هذه عام ١٩٦٩ ، وما اذا كان رقم ال ٨٠٠ شخص يشير الى العدد الاجمالي لهؤلاء المنقولين في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٥ ، واذا لم يكن كذلك ، فما الذى يرمز اليه الرقم على وجه التحديد " . وذكرت اللجنة الخاصة أيضا ان مما يساعدنا ان ترسل حكومة مصر مثلا لها لتقدم افادة شفوية امام اللجنة الخاصة لاثبات تلك الادعاءات ، وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٧٥ وجهت اللجنة الخاصة الى الممثل الدائم لاسرائيل رسالة أشارت فيها الى الادعاءات التي تضمنتها الرسالة الواردة من حكومة مصر ، كما أحاطت حكومة اسرائيل علما بانها قررت ان تطلب من حكومة مصر تقديم أسانيد أخرى لهذه الادعاءات . وقد وجهت اللجنة الخاصة دعوة الى حكومة اسرائيل " لا بداء ملاحظاتها على الادعاءات المقدمة من حكومة مصر " كما طلبت من حكومة اسرائيل ارسال ممثل عنها الى اجتماعات اللجنة لنفس الغرض .

٩٩ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، ارسل الممثل الدائم لمصر تفاصيل اكثر حول النقل الاجبارى للسكان في سيناء . وقد أوردت هذه المعلومات اسماء واعداد القبائل التي تأثرت بهذا النقل على الوجه التالي :

قبيلة العجايلة

نقلت تسعون اسرة (٥٣٠ شخصا) كانت تقطن في الأصل منطقة بالوظة وجنوبي رمانة الى مناطق سلمانة والرياح والمرية والحميصة وذلك خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .

قبيلة العقارصة

نقل حوالي ٥٠٠ شخص كانوا يقطنون في الأصل مناطق رمانة وبالوطة وأبو عمارة بالقوة الى مناطق السلمانة وكاتيا سنة ١٩٦٩ .

قبيلة الملاعبه

نقل ما يقرب من ١٢٠ شخصا من منطقة اقامتهم الأصلية جنوبي رمانة الى المناطق الآتية :

- سلمانة سنة ١٩٦٨
- الخربة سنة ١٩٦٩
- المرية وكاتيا سنة ١٩٧٢

قبيلة الساعيد

نقل نحو ٤٠٠ شخص من السكان (١٤٠ - ١٥٠ أسرة) بعد عام ١٩٦٧ من منطقتي جلبانة وشرق بالوطة الى منطقتي بئر العبد والرياح ، ثم الى منطقتي ام عجارم وحمجيلة ” .

وقد جاءت هذه المعلومات أيضا في رسالة الى الامين العام (A/10128) مؤرخة في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٥ .

١٠٠- وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وجهت حكومة اسرائيل رسالة الى الأمين العام (A/10163-S/11780) اشارت فيها الى ادعاءات حكومة مصر ، وذكرت انه قد جرى في شيباط/ فبراير ١٩٧٥ نقل حوالي ٤٠٠ من الأسر البدوية يبلغ مجموعها ما يقارب ١٥٠٠ شخص ” لأسباب عسكرية وأمنية قاهرة ، وكما يمكن تجنب الاخطار التي يمكن ان تلحق بسلامة السكان البدو في منطقة جبل الرهي ” وقد جرى نقل الاشخاص المعنيين ، وفقا لما جاء في الرسالة ، الى بئر مالكة أو جبل ريسان ” بناء على اختيارهم ” وبحضور ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وقت نقلهم ، وكانوا قد احيطوا علما بالنقل . ” وقال هؤلاء الممثلون ان ترتيبات النقل والمعاملة التي أوليت للمنقولين والخدمات التي قدمت لهم في اماكن اقامتهم الجديدة ، قد تركت أثرا طيبا في نفوسهم . وتضيف الرسالة ان الاشخاص المعنيين قد تسلموا تعويضا ، كما زودوا بمؤن من الطعام تكفيهم وماشيتهم لثلاثة أشهر ، وأنه قد كفلت ” فرص عمل ملائمة ” للمنقولين وسمح لهم بالعودة لحصاد المحاصيل في الحقول المزروعة حديثا في المناطق التي تم اخلاؤها . ثم تبسط الرسالة تفاصيل عن الخدمات العامة المتوفرة او التي ستوفر للمنقولين الذين زعم انهم اعربوا عن رضاهم بالترتيبات التي جرت اثناء نقلهم وبعده .

١٠١- وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، ردت حكومة مصر على رسالة حكومة اسرائيل ، وأكدت من جديد رأيها القائل ان هذا النقل هو انتهاك لاتفاقيات جنيف الرابعة مادام لا يوجد ثمة تبرير

لذلك تمليه الضرورة العسكرية أو الأمن ، بل أنها كانت على عكس ذلك أعمال " قمع وعنيف " (A/10164-S/11784) .

١٠٢ - وفي ٨ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، عادت حكومة اسرائيل مرة أخرى الى طارق مسألة الادعاءات بنقل المدنيين اجباريا في سيناء (A/10174-S/11797) وتذكر الرسالة انه بسبب الحالة فسي المنطقة والتي كانت مصر مسؤولة عنها " فقد كان حتميا نقل عشائر من القبائل البدوية المتأثرة بالظروف الى مناطق اكثر أمنا لضمان سلامتها كما نصت على ذلك بالفعل المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة " وتذكر الرسالة أيضا أن الجمهور التي بذلت لمساعدة البدو والمعنيين قد أدت الى ان مستوى معيشتهم والتسهيلات العامة المقدمة لهم " قد تقدمت نتيجة للنقل ، وخاصة اذا ما قورنت بالظروف التي كانت عليها تحت الحكم المصري " .

باء - الوضع الشاذ للسكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري

١٠٣ - تتعلق الأدلة التالية التي تلقتها اللجنة بوضع السكان المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري منذ عام ١٩٦٧ : استمرار وقوع الحوادث الدالة على مقاومة الاحتلال ، والاعتقالات الجماعية ، والاعتقال الإداري والمحاكمات أمام المحاكم العسكرية مما يجعل الوضع شاذاً حتى مع التجاوز عن الظروف غير العادية التي تنشأ عن الاحتلال العسكري . وما جسرت الإشارة الى الحوادث في الفقرات التالية الا لتصوير ظروف الحياة في الاقاليم المحتلة .

١٠٤ - تعطي الافادة التي قدمها كل من الدكتور حنا ناصر ، مدير كلية بيرزيت والسيد الفرد طوباسي ، الذي كان عضواً بمجلس بلدية رام الله على مدى سنوات ، وكلاهما أبعد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، وكذلك افادة السيد مصطفى ملح ، رئيس بلدية حلحول من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٢ ثم نائب رئيس البلدية من ١٩٧٢ حتى ابعاده في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ تعطي هذه الشهادة فكرة عن نوع الحياة التي فرض على السكان المدنيين ان يعيشوها تحت الاحتلال العسكري . فقد ذكر الدكتور حنا ناصر في افادته : " ان انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية أمر جلي ومتواصل للغاية . وربما يكون الأمر اننا في الضفة الغربية نعتبرها حقيقة مسلما بها ولا ندرك انها ما تزال غامضة على الناس خارج الضفة الغربية " . ويستدل مما جاء في افادة هؤلاء الاشخاص ، وهم بارزون في الحياة العامة في مجتمعهم ، ان سلطات الاحتلال العسكري تنهج سياسة تستهدف اعاقة تطور حياة المجتمع ؛ فقد شهد الدكتور ناصر ، وهو على رأس أعلى مؤسسة تعليمية في الأراضي المحتلة بأن السلطات العسكرية تتدخل في شؤون التعليم العالي وتمارس أعمال مضايقة في هذا الشأن ، وذكر ان هذا التدخل والمضايقة قد اعاقت عملية التطور الفكري وتكوين افراد مستقلين ومؤهلين اكاديميا في الأراضي المحتلة .

وضرب على ذلك مثلاً ما يلي :

(أ) فرض ضرائب على كلية بير زيت مما أدى بالتالي الى استنزاف موارد ها المالية ؛

(ب) حظر توسع الكلية من خلال الاعتراض على انشاء مبنى جامعي فيها في رام الله
تجمع أمواله من مصادر فلسطينية محلية وخارجية ، أو مصادر عربية .

(ج) فرض شروط مستحيلة على قبول العاملين المؤهلين في وظائف التدريس بالكلية ،
عن طريق رفض السماح للأشخاص المحليين الذين حصلوا على تدريب كاف بالعودة ؛

(د) تقييد حرية التعبير داخل الكلية بوسائل من قبيل فرض حظر تعسفي على صحيفة
الكلية ؛

(هـ) ثم المضايقات المستمرة ، وخاصة باغلاق الكلية ونما مبرر كاف ، كما حدث مثلاً
حين أغلقت الكلية ثلاثة أسابيع في عام ١٩٧٣ .

وقد وصف كل من السيد ملحم والسيد طوباسي ، وكلاهما عضو في مجلس بلدية مدنته ،
استحالة تنفيذ المشاريع البلدية بسبب المضايقة والتأخير اللذين يواجه بهما الطالب المقدم للحصول
على موافقة القائد العسكري المحلي . وهما يدعيان ان مجرد ابعادهما وابعاد رفاقهما من
الشخصيات العامة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ انما يشكل مثلاً على سياسة السلطات العسكرية
لحرمان السكان المدنيين من قاداتهم . هذا ، ولم يتهم واحد من الثلاثة الذين أدلوا بشهادتهم
امام اللجنة الخاصة بأى اخلال بقوانين الأمن ؛ بل على العكس من ذلك ، ان حدث ان تدخل
الدكتور ناصر في مناسبات مختلفة لحفظ النظام بين السكان المحليين وسلطات الاحتلال .

١٠٥ - وتحوى الفقرات التالية عينة من التقارير عن حوادث ، عنيفة في أغلب الأحيان ، وقعت في
الأراضي المحتلة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير . وغالبا ما كان يعقب هذه الحوادث
اعتقالات على نطاق واسع ، واعتقال ادارى ، ومحاكمات أمام المحاكم العسكرية .

١٠٦ - وقد نشر عدد من التقارير في الصحافة الاسرائيلية خلال تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٧٤ ،
يعكس السياسة التي استقرت عليها حكومة اسرائيل . فقد نشرت صحيفة معاريف ، في ١ تشرين
الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، ان سلطات الاحتلال العسكرية قد قررت " ان تتخذ تدابير قوية ضد
الوجهاء العرب " في الأراضي المحتلة الذين كانوا قد وقعوا عريضة بتأييد منظمة التحرير
الفلسطينية " . ويضيف نياً الصحيفة ان ابعاد هؤلاء الاشخاص كان موضع نظر ثم أبعدت أربع
شخصيات بارزة في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ كما أبعده خمسة آخرون في ٢١ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٤ . وقد مثل ثلاثة منهم امام اللجنة الخاصة في ١١ و ١٢ آذار /مارس ١٩٧٥ . وفي
٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ذكرت صحيفة هآرتس نياً اجتماعات عديدة حضرها السيد رابين ،
رئيس الوزراء ، والسيد بيريز ، وزير الدفاع ، والسيد زادوك ، وزير العدل ، والسيد هليل ،
وزير الشرطة ، والسيد غاليلي ، الوزير بلا وزارة ؛ ويذكر نياً الصحيفة ان الوزراء قرروا " اتخاذ
سياسة الشدة في الضفة الغربية بعد احاطتهم علما بمظاهرات الطلاب واضرابات التجار التي
وقعت هناك خلال الاسبوع الماضي .

١٠٧- خلال كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، نشرت الصحافة الاسرائيلية انباء عن حوادث شغب قام بها طلاب المدرسة الثانوية في رام الله وعن الهجوم على سيارات اسرائيلية خاصة ومركبات الجيش في الاراضي المحتلة ، فضلا عن مقتل تاجر من القطاع الشرقي من القدس اُردى قتيلا بالرصاص في وسط مدينة رام الله (على سبيل المثال : أنباء ظهرت في صحيفة جيروساليم بوست في ١ و ٩ و ١٢ و ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ وفي صحيفة معاريف في ٦ و ٨ و ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤) .

١٠٨- جاء في نبأ نشرته هآرتس في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، مفاده أنه " لا يكاد يمضي يوم الا وتحدث فيه بعض اعمال التخريب او تجرى محارلات لا ارتكاب مثل هذه الأعمال " .

١٠٩- ويستفاد من التقارير المتوافرة لدى اللجنة الخاصة ، انه يبدو ان هذا النمط قد تواصل طوال كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير وآذار /مارس من عام ١٩٧٥ ، بما صاحب ذلك من انفجارات ووضع قتابل في انحاء مختلفة من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس .

١١٠- وفي نيسان /ابريل وأيار /مايو ١٩٧٥ ، يبدو ان العنف وحوادث الاضطرابات الأهلية ، قد ارتفعت من جديد الى حد كبير : ان حدثت سلسلة من الهجمات على المركبات الاسرائيلية ، وانفجارات في عدة مكاتب اسرائيلية مختلفة في الاراضي المحتلة ، واطلاق صاروخ كاتيوشا على القدس .

١١١- ونشرت صحيفة جيروساليم بوست الصادرة في ٨ أيار /مايو ، تقريرا بعنوان " الارهاب يصيب اليهودية والسامرة من جديد " ويعطي تفاصيل عن الحوادث التي وقعت والتحقيقات التي أجرتها القوات الاسرائيلية .

١١٢- ونشرت كل من صحيفة هآرتس الصادرة في ١١ أيار /مايو وصحيفة معاريف الصادرة في ١٨ أيار /مايو انباء عن الزيادة المتجددة في عدد الحوادث وعنفاها في الاراضي المحتلة .

١١٣- ويتوفر مزيد من الأمثلة في التقارير عن الحوادث التي ذكرناها وقعت في القدس في ٣٠ أيار /مايو (صحيفة جيروساليم بوست) ؛ وفي غزة في ٢٥ أيار /مايو (صحيفة معاريف) ؛ وفي غزة في ٣ حزيران /يونيه (صحيفة جيروساليم بوست) ؛ وفي القدس مرة أخرى في ٥ حزيران /يونيه (صحيفة معاريف) ، وفي ٩ حزيران /يونيه (محطة اذاعة اسرائيل) ؛ وفي كفر سابا وبيت لد في ١٠ حزيران /يونيه (صحيفة هآرتس ومعاريف) ؛ وفي القدس في ٦ تموز /يوليه (صحيفة جيروساليم بوست) ؛ وفي الخليل في ١٣ تموز /يوليه (صحيفة معاريف) ؛ وفي نابلس في ٢٠ تموز /يوليه (صحيفة معاريف) ؛ وفي القدس في ١ آب /اغسطس (صحيفة جيروساليم بوست) وفي بيت جالا في ١٠ آب /اغسطس (صحيفة هآرتس) ؛ وفي نابلس في ٨ أيلول /سبتمبر (صحيفة معاريف) .

١١٤- وعلى العموم تلت وقوع هذه الحوادث تقارير عن اعتقالات واسعة النطاق . وتقدم الفقرات التالية مثالا على أنواع التقارير المعروضة على اللجنة الخاصة .

- ١١٥- في ٧ نيسان/ابريل ، نشرت صحيفة هآرتس نبأ اعتقال " عدة عشرات من الشباب " من رام الله والخليل والقطاع الشرقي من مدينة القدس .
- ١١٦- وفي ٥ أيار/مايو ، ذكرت صحيفة معاريف نبأ " القيام بسلسلة من الاعتقالات " للأشخاص المشتبه فيهم في نابلس والخليل .
- ١١٧- وفي ١٢ أيار/مايو أوردت صحيفة معاريف نبأ اعتقال " عدة عشرات " في قطاع غزة وأضافت تقول " انه كان في الأشهر القليلة الماضية يعتقل نحو . ٤ مشتبه فيها فيه في كل شهر " .
- ١١٨- وفي ١٣ أيار/مايو ، نشرت صحيفة معاريف أنه قد اعتقل " ما ينوف على أربعين شابا حتى الآن " .
- ١١٩- وفي ١٩ أيار/مايو ، أوردت صحيفة معاريف نبأ اعتقال ٦٩ شخصا من جنين والمنطقة المحيطة بها .
- ١٢٠- وفي ٣٠ أيار/مايو ، أشارت صحيفة معاريف الى اعتقال " العشرات " من الضفة الغربية .
- ١٢١- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ، نشرت صحيفة معاريف نبأ اعتقال . ٥ شخصا من الخليل و٣٢ آخرين من مناطق أخرى .
- ١٢٢- وفي ٣٠ حزيران/يونيه أوردت صحيفة جبروساليم بوست أن . . ١ شخص قد اعتقلوا في الضفة الغربية .
- ١٢٣- وفي ٤ تموز/يوليه ذكرت صحيفة معاريف أن . . ٣ شاب من الخليل وبيت لحم قد اعتقلوا في " عملية خاصة ترمي الى القاء القبض على الارهابيين والى ردع الفتیان عن العمل ضد اسرائيل " .
- ١٢٤- وفي ١٦ تموز/يوليه ، أوردت صحيفة معاريف نبأ القيام مؤخرا باعتقالات واسعة النطاق عقب " اشتداد النشاط الارهابي في المنطقة ، بما فيهم . ٨ شخصا من جنين " .
- ١٢٥- وفي ٢١ تموز/يوليه ، نشرت صحيفة هآرتس نبأ اعتقال " العشرات " من نابلس .
- ١٢٦- وفي ٢٢ تموز/يوليه ، ذكرت صحيفة هآرتس نبأ اعتقال ١٣ شخصا في نابلس و ١١ في رام الله وجنين .
- ١٢٧- وفي التاريخ نفسه ، أوردت صحيفة معاريف نبأ اعتقال ١٤ شخصا في طولكرم .
- ١٢٨- وفي ١٩ آب/اغسطس ، ذكرت صحيفة هآرتس نبأ اعتقال " العديد من المشتبه فيهم " في رام الله .
- ١٢٩- وفي ٢٢ آب/اغسطس ، ذكرت محطة اذاعة اسرائيل وصحيفة هاشمار نبأ اعتقال ١٨ شخصا من القدس .

١٣٠- وفي ٢٥ و ٢٦ آب/اغسطس ، أوردت صحيفتا معاريف وجيروساليم بوست على التتابع نبأ اعتقال ٢٥ شخصا من منطقة الخليل .

١٣١- وفي ٢٨ آب/اغسطس ، أوردت صحيفة معاريف أن ما بينوف على ٨٠٠ شخص قد اعتقلوا خلال عام ١٩٧٤ .

١٣٢- وفي ٣١ آب/اغسطس ، أوردت صحيفة معاريف نبأ اعتقال " شبكة " في بيت لحم كما نشرت صحيفة جيروساليم بوست نبأ اعتقال " عدد غير معلن " من الأشخاص .

١٣٣- وفي ٨ أيلول /سبتمبر ، ذكرت صحيفة معاريف انه " بفضل القيام بالعديد من الاعتقالات في الضفة الغربية منع وقوع الكثير من الاعمال التخريبية ، ولاسيما عشية زيارة الدكتور كيسنجمر وخلالها " .

١٣٤- وكان وقوع الحوادث تتبعه على الدوام اعتقالات ومحاكمات في المحاكم العسكرية واسعة النطاق . وهذه المحاكمات هي موضوع التقارير التي تنشر بانتظام في الصحافة الاسرائيلية . ولا تحتوى الأدلة المعروضة على اللجنة الخاصة على تفصيل كاف لدراسة وافية للاجراء المتبع اثناء هذه المحاكمات .

١٣٥- وقد اشارت التقارير المنشورة في صحيفتي هآرتس ومعاريف في الفترة الممتدة بين ١٦ تموز/يوليه و ١٠ آب/اغسطس الى قيام عدد من المعتقلين اداريا باضراب عن الطعام احتجاجا ، فيما يبدو ، على اعتقالهم لفترة طويلة دون محاكمة .

١٣٦- وفي ٢٣ تموز/يوليه ، ذكرت محطة اذاعة اسرائيل انه قد مدد الاعتقال الاداري لـ ٣٤ شخصا كان قد مضى على اعتقالهم اكثر من سنة حتى ذلك الحين .

جيم - الأدلة المتصلة بسياسة الانتقام من المدنيين

١٣٧- تلهم الأدلة المعروضة على اللجنة الخاصة اتخاذ عدد من التدابير اصبحت على مر السنين ممارسة ، ان لم تكن سياسة ، انتقامية تقوم بها السلطات العسكرية ضد سكان الاراضي المحتلة المدنيين . وفي الفقرات التالية تورد اللجنة الخاصة أمثلة على نوع التقارير التي توصف فيها هذه التدابير . وتتضمن تلك التدابير هدم منازل اشخاص مشتبه في قيامهم بنشاط معاد ؛ والطرد ، والذين يطردون هم عادة زعماء المدينة او القرية ؛ واغلاق المتاجر والشركات التجارية الموجودة في مناطق وقوع الحوادث ؛ وحظر تصدير الغلال الزراعية كعقاب على الحوادث التي تقع في المدن ؛ والاعتقالات الجماعية .

١٣٨- وقد شهد السيد مصطفى ملحيم ، رئيس بلدية حلحول في الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٢ نواب رئيس البلدية من ١٩٧٢ حتى طرده في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، في اغادته امام اللجنة الخاصة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، على سياسة الانتقام التي اتبعتها سلطات الاحتلال

- في مدينته ؛ فقال ان العقاب الجماعي ممثلا في شكل تدمير المنازل قد تكرر بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ .
وقال السيد ملحم انه تم اللجوء الى العقاب الجماعي في حلحول في ثمانى مناسبات في ١٩٦٧ ، وفي
عشر مناسبات في ١٩٦٨ ، وفي ثمانى عشرة مناسبة في ١٩٦٩ ، وفي عشر مناسبات في ١٩٧٠ ، وفي
مناسبتين في ١٩٧١ ، وفي مناسبة واحدة في ١٩٧٢ . وتود اللجنة الخاصة الاشارة الى ان
تدمير المنازل في حلحول كان موضوع التقارير في الصحافة المحلية في عام ١٩٦٩ وان اللجنة الخاصة
قد اشارت اليه في تقريرها الاولين (٩) . وشهد الدكتور هنا ناصر انه كان شاهد عيان لهدم
منازل في رام الله وبيروت .
- ١٣٩ - وفي ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ذكرت صحيفة هآرتس نبأ هدم منزل في قرية
بيت مرسيم قرب الخليل .
- ١٤٠ - وفي ٦ كانون الاول / ديسمبر ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ هدم مشغل واغلاق منزل في نابلس .
- ١٤١ - وفي ١٧ كانون الاول / ديسمبر ، نشرت صحيفة هآرتس نبأ هدم منزل في نابلس كانت تسكن
فيه أسرة قوامها ١٧ شخصا ؛ وكان النبأ قد ذكر ان أحد افراد الاسرة اعتقل قبل الهدم بوقت
قصير لاتصالاته مع منظمات معادية .
- ١٤٢ - وفي ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ هدم منزل في قرية
قريبة من جنين .
- ١٤٣ - وفي ٢٧ شباط / فبراير ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ هدم اربعة منازل .
- ١٤٤ - وفي ٢ آذار / مارس ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ هدم ثلاثة منازل في قرية قرب رام الله .
- ١٤٥ - وفي ١٨ آذار / مارس ، ذكرت صحيفة هآرتس نبأ هدم شقتين في قطاع غزة تخصان والدى
شاب عمره ٢٠ عاما كان قد اعتقل قبل ذلك .
- ١٤٦ - وفي ٢٦ أيار / مايو ، اوردت صحيفة معاريف نبأ هدم منزلين في مخيم الشاطي * للاجئين .
- ١٤٧ - وفي ٣٠ أيار / مايو نشرت صحيفة معاريف نبأ هدم خمسة منازل .
- ١٤٨ - وفي ١٠ حزيران / يونيه ، ذكرت صحيفة الها مشمار نبأ القيام في نابلس باغلاق مطبعة
ومتاجر واغلاق مركز المدينة عقب وقوع انفجار . واشير في نفس النبأ الى مدينتي رام الله والبييرة
حيث اغلقت " عدة متاجر " لمدة ١٤ يوما عقب ان اضرت النار في سيارات اسرائيلية ، في تلك
المنطقة .
- ١٤٩ - وفي ١٢ حزيران / يونيه ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ عدم السماح للشبان الذين تتراوح
اعمارهم بين ١٦ و ٢٥ عاما بمفادرة الاراضي المحتلة الا لفترة اقلها ستة اشهر ؛ وتبين التقارير
اللاحقة أن هذا الاجراء قد ألغى بعد احتجاج كبير .

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والحشرين ، البند ١٠١ من

جدول الاعمال ، الوثيقة A/8089 ، الفقرة ٧٢ ؛ و A/8389 ، الفقرة ٥٧ .

١٥٠ - وفي ٨ تموز/يوليه ، ذكرت صحيفة جيروساليم بوست نبأ هدم " منازل عديدة " واغلق منزلين آخرين في قرية دورا . وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ هدم منزلين آخرين في دورا .

١٥١ - وفي ١٧ تموز/يوليه ، نشرت صحيفة معاريف نبأ محاكمة شاب فلسطيني ، ذكرت فيه ما يلي : "وقالت ايضا المحكمة العسكرية انها كانت ستحكم على المتهم بالسجن مدى الحياة ، بيد أنها ، لتعاون المتهم مع التحقيق ولقيام قوات الامن بهدم منزل والده ، لم تكن شديدة القسوة عليه فحكمت عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاما فحسب " .

١٥٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه ، اوردت صحيفة معاريف نبأ اغلاق منزل في نابلس .

١٥٣ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ، ذكرت صحيفة معاريف ان المدخل الرئيسي الى الحي القديم في نابلس قد أغلق " كرد فعل " على حادث انفجار قنبلة . ويعلن نفس النبا ان " عددا من متاجر الاشخاص الذين رفضوا تقديم ادلة على الحادث " قد أغلق .

١٥٤ - وفي ١٠ آب/اغسطس ، ذكرت صحيفة هآرتس انه قد سمح باعادة فتح بعض المتاجر ، وانه قد ابقيت متاجر اخرى في سوق المدينة القديمة مغلقة .

١٥٥ - وفي ٢٩ آب/اغسطس ، اوردت صحيفة هآرتس نبأ اغلاق ١٩ متجرا في رام الله عقب وضع قنبلة في الميدان الرئيسي . ويشير النبا نفسه الى تدابير مماثلة كانت قد اتخذت قبل بضعة اشهر في رام الله والبيرة .

١٥٦ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ذكرت صحيفة الهامشمار انه قد اعيد بعد مضي شهر فتح ٢٠ متجرا كانت قد اغلقت بسبب رفض اصحاب المتاجر الادلاء بمعلومات عن حادث وقع في المنطقة المجاورة .

١٥٧ - وفي ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ذكرت صحيفة هآرتس ان سلطات الحكم العسكري في الضفة الغربية قد رفعت الحظر على تصدير الزيتون وزيت الزيتون من نابلس . وكان الحظر قد فرض كرد فعل على الاضرابات والمظاهرات في المدينة . ولا يزال حظر مماثل كان قد فرض في رام الله نافذ المفعول . واعلن السيد مصطفى ملحم في شهادة ادلى بها أمام اللجنة الخاصة ان سلطات الاحتلال قد قامت ، في عام ١٩٦٩ ، عندما كان رئيس بلدية حلحول ، وهي مدينة قريبة من الخليل ، بفرض حظر في ذروة الموسم على الغلال الزراعية في المنطقة المجاورة كعقاب على المظاهرات المعادية للاحتلال .

١٥٨ - وتشير التقارير المنشورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ونيسان/ابريل ١٩٧٥ ، الى طرد عدد من الاشخاص من الاراضي المحتلة . وقد كان جميع هؤلاء الاشخاص يشغلون مناصب مسؤولية أو كانوا زعماء في مدنهم أو قراهم .

١٥٩ - وقد رأيت اللجنة الخاصة ايضا ان الاعتقالات الواسعة النطاق المشار اليها في الفرع السابق بالاعداد التي ذكرت ، ومن حيث اعمار الاشخاص المعتقلين ، وتوقيت اعتقالهم ، انما هي تدابير انتقامية .

دال - الادعاءات الأخرى

١ - الحرم الابراهيمي الشريف في الخليل

١٦٠ - يتعلق عدد من الأنباء التي بلغت اللجنة الخاصة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير بالتدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية بشأن استعمال الحرم الابراهيمي الشريف في الخليل . فقد أبلغ في أوائل عام ١٩٧٥ عن سلسلة من الاضطرابات التي أحدثها المستوطنون الاسرائيليون من مستوطنة قرية أربا والاحتجاجات التي أبداها الزعماء المدنيون المحليون . وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، أثير في الكنيست البرلمان الاسرائيلي موضوع " الأحداث الأخيرة التي وقعت في المسجد وخطط إعادة بناء الحي اليهودي في الخليل " . وقد ورد هذا النبأ في صحيفتي جيروساليم بوست و معاريف في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ أعلنت صحيفة معاريف أنه قد تم تنفيذ ترتيبات جديدة لتنظيم استعمال اليهود والمسلمين للمسجد . وكانت هذه التدابير ذاتها موضع احتجاج شديد من جانب المجلس الاسلامي الأعلى وغيره من الهيئات الاسلامية . وكانت هناك أيضا احتجاجات على الترتيبات تدعي أن اليهود كذلك كانوا عرضة للتمييز . وقد وقعت طوال شهر آب/أغسطس أحداث نقلت أنباءها الصحف الاسرائيلية . وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ نشرت صحيفة معاريف نبأ احتجاج صادر عن ٣٠ فردا من المستوطنة الاسرائيلية على القيود المفروضة على استعمال اليهود للمسجد خلال شهر رمضان .

١٦١ - وأحاطت اللجنة الخاصة علما بالاحتجاجات التي قدمتها حكومة الأردن في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٥ (A/10178 - S/11799) وبرد حكومة اسرائيل عليها في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٥ (A/10204 - S/11809) ، كما أحاطت علما بعدة احتجاجات على الترتيبات الجديدة أحالها الى اللجنة الخاصة الأمين العام الذي كان قد تلقاها من الأفراد والمنظمات .

١٦٢ - ودرست اللجنة الخاصة الأحكام ذات الصلة بالموضوع من اتفاقية جنيف الرابعة وأحاطت ، بصورة خاصة ، علما بتلك المقاطع من التعليق على تلك الاتفاقية التي تتعلق بالمادة ٢٧ وهي المادة التي تثبت حق الأشخاص المحميين في أن تُحترم ، في جملة أمور ، معتقداتهم وممارساتهم الدينية . وقد جاء في التعليق أن " الحرية الدينية تتصل اتصالا وثيقا بحرية ممارسة الدين عن طريق إقامة الشعائر والفرائض والطقوس . ويجب أن يكون بإمكان الأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة ممارسة أديانهم بحرية دون أية قيود غير تلك القيود الضرورية للمحافظة على القانون العام والأخلاق " .

٢ - اساءة معاملة المعتقلين

١٦٣ - يتعلق عدد من الأنباء التي بلغت اللجنة الخاصة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير باساءة معاملة الأشخاص المعتقلين . وبالإضافة الى ذلك ، ذكر ثلاثة من الأشخاص الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة في آذار/مارس ١٩٧٥ أنهم قد كانوا أنفسهم من ضحايا التعذيب . ووصفوا للجنة الخاصة مختلف أشكال اساءة المعاملة والتعذيب التي كانوا قد تعرضوا لها . وهوؤلاء هم السيدة

لطيفة الهوارى التي سجنّت لمدة تزيد على ست سنوات وافرج عنها في شباط/فبراير ١٩٧٥ وطردت فوراً من البلاد ؛ وزوجها السيد أحمد جمال الذى سجنّ لمدة تزيد على سبع سنوات وأفرج عنه وطرد في نفس اليوم الذى طردت فيه زوجته ؛ والسيد سليمان النجاب الذى أعتقل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٤ وظلّ معتقلاً الى أن طرد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ دون محاكمة . وفي كل من هذه الحالات الثلاث ، قال الشخص المعني في افادته أنه قد أسيتت معاملته في معظم الفترة التي تلت القبض عليهم مباشرة . وذكرت السيدة لطيفة أن أسوأ معاملة قاستها كانت في بداية اعتقالها ولكن صحتها خلال معظم فترة احتجازها كانت سيئة . وقال السيد جمال أنه قد أسيتت معاملته بالضرب قبل الافراج عنه بسنة وثمانية أشهر تقريباً ؛ وذكر السيد النجاب أنه قد أسيتت معاملته بشدة في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٤ ، يوم ألقى القبض عليه ، الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٤ . وقد صدرت افادات الشهود بوصفها من وثائق اللجنة الخاصة (A/AC.145/RT.67-69) .

١٦٤ - وتستحق حالة السيدة لطيفة الهوارى اهتماماً خاصاً . فهناك في افادتها بعض النقاط التي تؤيد صدقها ؛ فقد ذكرت ، مثلاً ، أنها قد ألقى القبض عليها في ٧ آب/أغسطس ١٩٦٩ ظلماً وقالت أن الأشياء أو الذخيرة التي اتهمت بحيازتها في منزلها انما وضعها في الطاولة المجاورة لسريرتها نفس الجندى أو الضابط الذى ادعى أنه اكتشفها . وتلاحظ اللجنة الخاصة أن السيدة لطيفة كانت قد أعتقلت في خمس مناسبات سابقة ، وتلك المناسبات كانت : في آب/أغسطس ١٩٦٧ (عندما أعتقلت لمدة أربعة أيام للاستجواب) ؛ وفي حزيران/يونيه ١٩٦٨ (عندما أعتقلت لمدة عشرة أيام) ؛ وفي تموز/يوليه أو آب/أغسطس ١٩٦٨ (عندما تعرضت للاعتقال الادارى لمدة ثمانية أشهر) . وأن من المستبعد أن يعرض شخص نفسه للاتهام وهو يتمتع بما تتمتع به السيدة لطيفة (وهي مدرسة رياضيات) من ذكاء ومن الواضح أنها كانت تخضع لمراقبة شديدة دائمة ، وذلك بالاحتفاظ بذخيرة في الطاولة المجاورة لسريرتها . ثم أنها سبق لها أن قدمت رهينة الى السلطات ، ذلك أن خطيبها كان مسجوناً منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ ، وكانت قد جرت محاولات لانتزاع المعلومات عن طريق تهديد ها . وعندما أجرت لها كشف طبي في آذار/مارس ١٩٧٥ ، لم تظهر على جسمها علامات تدل على الاصابة أو أية أدلة أخرى يمكن ان تعزى بصورة قاطعة الى اساءة المعاملة أثناء الاعتقال . وكان ما خلص اليه الجراح الدكتورج . كويل ، الذى كشف على السيدة لطيفة بناءً على طلب اللجنة الخاصة ، هو ما يلي :

” لا يظهر على السيدة لطيفة ، عدا بعض الندوب على كلتا ركبتيها ، أى ندب أدبي أو تصلب في الاربطة عقب الاصابة غير ما يظهر على الركبتين . وهي تعاني حالياً بصفة رئيسية من مرض ” شيرمان ” يصاحبه انزلاق بين الفقرة القطنية الخامسة والفقرة العجزية الأولى . وأصل هذين المرضين عرضي مالم يكن خلقياً . . . وفي الحالة التي تعيننا نجد أن الحمى تنزل ، من الجانبين ، تدريجياً في القوس الخلفي مما يجعل كون أصل المرضين وراثياً أو خلقياً يبدو محتملاً . . . ” وتقرير الدكتور كويل غير وارد هنا بأكمله .

١٦٥ — ولقد ذكرت وكالة وفا (وكالة الأنباء الفلسطينية) مرارا أن السجناء قد تعرضوا لاساءة المعاملة مما أدى في بعض الحالات الى وفاتهم . وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥ أوردت وفا نبأ مفاده أن ثلاثة سجناء ذكرت أسماؤهم قد لقوا حتفهم نتيجة للتعذيب الذي تعرضوا له . وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٧٥ ورد نبأ يقول أن ثلاثة أشخاص آخرين كانوا في حالة خطيرة في سجن الرملة . وقد ذكر أن أسماء هؤلاء الأشخاص هي : داوود التركي ، ومصطفى معالدة ، ومحمود أبو الصغير . وهذه الأبناء موجودة في محاضر اللجنة الخاصة .

١٦٦ — وأحاطت اللجنة الخاصة علما بالأبناء الأخيرة الصادرة عن الصليب الأحمر والتي تدل على زيادة حادة في عدد الاشخاص من أبناء الأراضي المحتلة الذين زج بهم في السجن . وجاء في العدد ٢٢٤ ب من النشرة التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمسماة " أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر " (The ICRC in Action) ، والمؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، أن مندوبيها زاروا زهاء ٣١٠٠ معتقل أثناء السلسلة الثانية والثلاثين من الزيارات التي قاموا بها الى ١٣ من أماكن الاعتقال والتي جرت بين ٨ تموز/يوليه ١٩٧٥ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٥ . وتؤكد افادات الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة الاحوال الرديئة التي تسود السجون التي كانوا معتقلين فيها . ويبدو أن أكبر سبب للشكوى هو اكتظاظ السجون المفرط .

خامسا - القنيطرة

١٦٧ — تضمن التقرير السابق للجنة الخاصة ملاحظاتها واستنتاجاتها حول ادعاء حكومة الجمهورية العربية السورية بقيام القوات الاسرائيلية عمدا بتدمير مدينة القنيطرة قبل انسحابها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية (S/11396-4/9568) (١٠) ، وقد ردت حكومة اسرائيل بقولها أن تدمير القنيطرة كان " نتيجة مباشرة للأعمال العدوانية التي ارتكبتها سوريا في فترات مختلفة منذ ١٩٦٧ . . . " (A/9570 - S/11403) (١٠) .

١٦٨ — وأحاطت اللجنة الخاصة علما بنبأ نشرته صحيفة " لندن فرى بريس " في أونتاريو ، بكندا ، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ عنوانه " النفي المحير للتدمير " بقلم السيد وليام س . هاين . وجاء في المقال :

" رغم نفي اسرائيل الرسمي ، فان القوات الاسرائيلية قد قامت عمدا وبصورة منهجية بتدمير القنيطرة قبل انسحابها الى ما وراء خطوط الأمم المتحدة الجديدة لوقف إطلاق النار في الصيف الماضي . . .

(١٠) للاطلاع على النص المطبوع ، أنظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق أشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٤ .

” ولو قال الاسرائيليون أنهم لم يستطيعوا أن يسمحوا ببقاء مدينة محتلة في ذلك الموقع وأنهم قد مروها لأسباب عسكرية ، لكان من المحتمل أن شجب باقي العالم ذلك العمل ، ولكنه كان سلّم بأن بعض المدن قد دمرت في الحروب فيما مضى . فمن الناحية العسكرية ، أعتقد أنه يمكن فهم تدمير القنيطرة ، بل ربما أمكن تبريره .

” بيد أن الاسرائيليين يصرون على أنهم لم يد مروها وانما دمرت من جراء القصف بالقذائف ” .

١٦٩ - وطلبت الجمعية العامة ، في القرار ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) ، الى اللجنة الخاصة أن تقوم بالاستعانة بالخبراء ، بمسح لما لحق بالقنيطرة من تدمير ، وبتقدير لطبيعة الضرر المترتب على هذا التدمير ومداه وقيمه . وفي التحقيق عمدت اللجنة الخاصة ، كما طلبت الجمعية العامة ، وبعد أن فحصت مؤهلات عدد من المرشحين ، الى اختيار خبير وطلبت اليه أن يقوم بمسح أولي وأن يقدم المشورة الى اللجنة الخاصة فيما يتعلق بأفضل طريقة يمكن أن تحصل فيها على تقرير عن النقاط التالية :

(أ) الى أن مدى كان تدمير القنيطرة ، أو يحتمل أنه كان ، ناتجا عما يلي :

١ ' القصف الجوي ، أو القصف بالمدفعية الثقيلة أو بمدافع الهاون ؛

٢ ' استخدام المعدات الثقيلة مثل الجرافات ؛

٣ ' استخدام المتفجرات ؛

٤ ' استخدام أية وسيلة أخرى ؛

(ب) خلال أية فترة وقع هذا التدمير ؛

(ج) نسبة ذلك النوع من الأضرار الى مجموع الأضرار ، مع مراعاة الفقرة (أ) أعلاه ؛

(د) قيمة كل نوع من الأضرار حسب تقدير الخبير .

١٧٠ - وطلبت اللجنة الخاصة الى الخبير أن يبلغها باستنتاجاته وأن يقدم لها تقريرا أوليا أثناء الجلسات التي ستعقد في نيويورك من ٢٩ أيلول/سبتمبر الى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ . وقد قدم الخبير تقريره الى اللجنة الخاصة في الجلسات المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ . وفي هذه الجلسات عرض الخبير على اللجنة الخاصة أدلة شفوية زيادة في التوسع في تقريره .

١٧١ - ولم يكن من الممكن انجاز المسح المطلوب في القرار ٣٢٤٠ (د - ٢٩) في وقت يسمح للجنة الخاصة بأن تعد تقريرا كاملا عن القنيطرة لتقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

سادسا - الاستنتاجات

١٧٢ - عمدت اللجنة الخاصة ، في هذا التقرير ، الى تحليل الأدلة التي توفرت لديها منذ اعتماد تقريرها السادس (A/9817) . وقد واصلت اللجنة الخاصة تحقيقاتها على النحو المبين في تقاريرها السابقة التي قامت الجمعية العامة بدراستها في دوراتها الخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، والسابعة والعشرين ، والثامنة والعشرين ، والتاسعة والعشرين .

١٧٣ - وقد اقتضت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، على دراسة تلك الجوانب من الحياة المدنية في الأراضي المحتلة ، التي علم عن حصول تغييرات ملحوظة فيها . وفعلت اللجنة الخاصة ذلك لأنها ، كما صرح رئيسها أمام اللجنة السياسية الخاصة في دورتها الثامنة والعشرين (A/SPC/FV.890) رأت أنه لم يعد طائل من تزويد الجمعية العامة بمزيد من الأدلة مالم ، تحدث تغييرات هامة في السياسات والممارسات التي تتبعها اسرائيل في الأراضي المحتلة ، والى أن تحدث هذه التغييرات .

١٧٤ - وقد بينت الأدلة المتوفرة لدى اللجنة الخاصة ان السياسات والممارسات التي تتبعها دولة الاحتلال في الأراضي المحتلة ، فيما يتعلق بمساسها بحقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، لم تتغير الى أي حد ملحوظ الا فيما يتعلق ببعض النواحي التي تناولتها اللجنة الخاصة في الجزء " رابعا " أعلاه . ولا تزال الحالة العامة تدعو الى القلق لأن السكان المدنيين يعيشون في ظل احتلال عسكري منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ . وقد أوجد ذلك حالة من القلق انعكست هذا العام في الزيادة الملحوظة في عدد الحوادث ، التي غالبا ما اتسمت بالعنف ، وفي الأعمال الانتقامية التي قامت بها سلطات الاحتلال العسكرية ، وفي الزيادة الواضحة في عدد الاشخاص المحتجزين . وكما هو مبين في الجزء رابعا ، فان التبعية الاقتصادية للأقاليم المحتلة ، المتمثلة بصفة خاصة في الاستمرار في اساءة استخدام الايدي العاملة الآتية من الأراضي المحتلة ، لاتزال قائمة . وليس ثمة دليل على أن الأحوال في السجون قد تحسنت ، بل على العكس من ذلك ، فان الزيادة الاخيرة في عدد المعتقلين لم تساعد على تحسين الأحوال في السجون . وان حالة الاحتلال وما يترتب عليها من تدخل في الحياة اليومية لمثل هذه المدة الطويلة تؤثر تأثيرا واضحا على الشباب في الأراضي المحتلة ، الذين أصبحوا هدفا للتدخل العسكري مع ازدياد شعورهم بالضيق والاستياء من اطالة أمد الاحتلال .

١٧٥ - ولا تزال سياسة الضم التي تتبعها دولة الاحتلال في القدس مستمرة دون أن يكبح لها جماح بمواصلة طرد السكان العرب المحليين واحلال مهاجرين يهود جدد مكانهم وبناء مشاريع اسكانية لا يواءم هؤلاء المهاجرين في الجانب الشرقي من المدينة .

١٧٦ - وقد قدمت اللجنة الخاصة في الفرع ألف من الجزء رابعا أعلاه عينة من الادلة المتوفرة لديها على وجود سياسة لضم واستيطان الأراضي المحتلة وعلى تنفيذ مثل هذه السياسة . فترديد أعضاء الحكومة الاسرائيلية للإشارة الى وجود خطط لاقامة مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة ، علاوة على الأنباء عن اقامة مثل هذه المستعمرات والتي لم يصدر لها تكذيب ، يدلان على وجود هذه

السياسة ، التي تتنافي مع المادتين ٤٧ و ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة . وتلاحظ اللجنة الخاصة بقلق خاص التدابير التي اتخذت في قطاع غزة وفي منطقة رفح حيث طرد قسرا أشخاص عد يدون من أرغهم لاتاحة بناء مستوطنات اسرائيلية . ويصدى القول نفسه على الاستمرار في اقامة مستوطنات في مرتفعات الجولان وعلى بيانات السياسة التي يدلي بها الوزراء الاسرائيليون بشأن الصفة الدائمة لهؤلاء المستوطنين في الأقاليم السورية المحتلة . وكما هو مبين في الجزء " رابعا " أعلاه ، استمر خلال عام ١٩٧٥ اتخاذ التدابير في الضفة الغربية لمصادرة الممتلكات ثم اقامة مستوطنات اسرائيلية في هذه الممتلكات ، وهذه حالة منافية لأحد المبادئ الاساسية لاتفاقية جنيف الرابعة ، وهو أن حالة الاحتلال ينبغي أن تكون حالة مؤقتة لا يتأثر أثناءها السكان المدنيون ، بقدر الامكان ، الا حيثما تملى الاعتبارات العسكرية واعتبارات الأمن الملحة خلاف ذلك .

١٧٧ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بوجه خاص أن عمليات طرد ونقل اجباريين للسكان المدنيين قد وقعت خلال عام ١٩٧٥ في الجزء الجنوبي من قطاع غزة بالقرب من رفح . وفيما يتعلق بادعاء حكومة مصر بأنه قد جرت عمليات نقل اجباري للسكان في سيناء ، فان اللجنة الخاصة ليست في وضع يمكنها من التوصل الى نتائج حاسمة في هذا الصدد نظرا الى عدم توفر المعلومات الدقيقة عن التواريخ التي يدعى أن عمليات النقل قد وقعت فيها وعن الموقع الذي وقعت فيه هذه العمليات .

١٧٨ - وتبين الأدلة المتوفرة لدى اللجنة الخاصة هذا العام أن حالة السكان المدنيين قد ازدادت سوءا ، حتى مع وضع الأحوال غير العادية ، التي لا تنفصل عن حالة الاحتلال العسكري ، في الاعتبار . وفي الفرع باء من الجزء رابعا أعلاه ، قدمت اللجنة الخاصة عينة من الأدلة المتوفرة لديها ، والتي ، اذا درست في مجموعها ، تعطي فكرة عن الحالة غير العادية للسكان المدنيين .

١٧٩ - وقد تلقت اللجنة الخاصة اثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير معلومات تبين أنه يجري تنفيذ سياسة الانتقام عن طريق اتخاذ تدابير مثل هدم المنازل ، وطرد الشخصيات المحلية البارزة ، والتدخل في الحياة الاجتماعية للسكان المدنيين . وفي الفرع جيم من الجزء رابعا أعلاه ، قدمت اللجنة الخاصة عينة من الأدلة المتوفرة لديها والتي حدثت بها الى استنتاج ان مثل هذه السياسة المنافية للمواد ٣٣ و ٤٩ و ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة ، قائمة بالفعل .

١٨٠ - والمقتطفات التالية من التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الاحمر لعام ١٩٧٤ ذات صلة بالموضوع في هذا السياق :

" ان المشاكل الرئيسية التي تواجهها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي لم يتم التوصل حتى الآن الى حلول مرضية لها هي المشاكل المتصلة بعمليات الطرد وتدمير المساكن التي تتم بناء على أوامر السلطات الاسرائيلية بوصفها تدابير قمعية ، انتهاكا للمواد ٤٩ و ٣٣ و ٥٣ من الاتفاقية الرابعة .

" وفي حين أنه لم يجز ، على حد علم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، طرد أن شخص من الأراضي المحتلة في غزة وسيناء ، الا أن من المعروف ، من ناحية أخرى ، أن ١٢ فلسطينيا من الضفة الغربية قد أرغموا على مغادرة ديارهم ومحاولة اللجوء الى بلد عربي .

" وفي ٢ آذار/مارس ، تم ترحيل اثنين من سكان قرية حلحول بمحافظة الخليل عبر الحدود الى الأردن .

" واتخذ تدبير مماثل في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ضد أربعة من المدرسين في رام الله وضد مدرس واحد في أريحا .

" وقد قام مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن بزيارة هؤلاء الأشخاص .

" وفضلا عن ذلك ، ففي ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، طرد خمسة أشخاص وأرسلوا الى

لبنان .

" وفي كل حالة من هذه الحالات قام وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اسرائيل والأراضي المحتلة بالاتصال بالسلطات الاسرائيلية ، طالبا السماح للأشخاص المطرودين بالعودة الى أسرهم في الأراضي المحتلة .

" وغالبا ما تفاقمت حالة الضحايا الذين هدم الجيش الاسرائيلي في الأراضي المحتلة منازلهم باعتقال واحد أو أكثر من أفراد أسرهم ، ولا تزال مثل هذه الحالات تشكل مصدرا للقلق للجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي ترى أن عمليات الهدم هذه مخالفة لأحكام المادتين ٣٣ و ٥٣ من الاتفاقية الرابعة .

" وفي عام ١٩٧٤ ، أبلغ مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة عن خمسين حالة من هذه الحالات ، شملت زهاء ٣٠٠ شخص . وفي الضفة الغربية ، دمر ٣٠ منزلا وبنيت أسوار من الطوب حول ستة منازل أخرى ، مما أثر على ما يربو على ١٥ شخصا .

" وفي عدة مناسبات ، قام وفد اللجنة بنقل وجهة نظره الى السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بمبدأ هدم المنازل ، كما أعرب لها عن عميق قلقه لمثل هذه الأعمال وطلب اتخاذ خطوات لايجاد منازل للضحايا " (١١) .

(١٨) - ومن رأى اللجنة الخاصة ، على وجه الخصوص ، أن الاعتقالات الواسعة النطاق المشار اليها في الفرع باء من الجزء رابعا أعلاه ، وعدد الأشخاص الذين شملتهم هذه الاعتقالات ، وأعمارهم وتوقيت هذه الاعتقالات ، تبين مجتمعة ميلا الى معاقبة المجتمع المحلي كله أو الى ممارسة العقاب الجماعي كبديل للتحقيق السليم بغية تعقب الأطراف المسؤولة .

١٨٢ - وفيما يتعلق بمسألة التدابير المتخذة من قبل السلطات العسكرية في الحرم الابراهيمي بالخليل ، المشار اليها في الفرع دال من الجزء رابعا أعلاه ، فان من رأى اللجنة الخاصة أن هذه التدابير ، وكذلك تلك التي بدئت في عام ١٩٦٨ ، تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة من حيث

(١١) التقرير السنوي ١٩٧٤ (جنيف ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ١٩٧٥) ،

الصفحتان ٢٧ و ٢٨ .

مخالفتها لأحكام المادة ٢٧ التي تعطي الأشخاص الخاضعين للحماية الحق في " أن تحترم ... معتقداتهم وممارساتهم الدينية ، وطرائق معاملاتهم وعاداتهم " .

١٨٣ - وفيما يتعلق بالأدلة المتوفرة لدى اللجنة الخاصة على اساءة معاملة الاشخاص المحتجزين وتعذيبهم ، المشار اليها في الفقرات ١٦٣ الى ١٦٦ أعلاه ، فان اللجنة الخاصة تشير السى الاستنتاجات التي توصلت اليها في تقاريرها السابقة بشأن الادعاءات بحصول التعذيب ، والمتمثلة في أنها ، بالرغم من كون الادلة التي تلقتها تتسم بطابع الافهام ، لم تتمكن من التوصل السى استنتاجات حاسمة ، نظرا الى ان ذلك أمر لا يمكن أن يتحقق الا بعد قيام اللجنة الخاصة باجراء تحقيق حر داخل الأراضي المحتلة . وبالرغم من ذلك ، فقد أعربت اللجنة الخاصة في هذه التقارير عن اعتقادها بأنه استنادا الى الادلة المتوفرة لديها حتى الآن ، كثيرا ما تنطوى اجراءات الاستجواب على العنف الجسدى .

١٨٤ - وتشعر اللجنة الخاصة بأن الادلة المقدمة من السيدة لطيفة الهوارى على وجه الخصوص تتضمن عناصر كان قد أيدها شخصان آخران سبق مثولهما أمام اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٠ ، هما السيدة عبلة طه (A/AC.145/RT.22) والسيد اسماعيل أبو مياله .

١٨٥ - واستنادا الى الادلة المقدمة من السيدة لطيفة كما أيدها شاهدان سابقان وكما أيدها زوجها ، وللاسباب التي أوردتها اللجنة الخاصة في الفقرة ١٦٤ أعلاه ، فان اللجنة الخاصة تشعر بأن هناك دعوى ظاهرة الوجهة وقوية باساءة المعاملة . وفيما يتعلق بالسيد جمال والسيد النجاب فليس في وسع اللجنة الخاصة سوى أن تذكر أن افادتهما جديدة بالدراسة من أجل الوقوف على الحقائق واقامة الانصاف اللازم . وبالرغم من ذلك ، فانه يتعين على اللجنة الخاصة أن تعرب عن عميق قلقها ازاء استمرار مثل هذه الادعاءات الخطيرة .

١٨٦ - وفيما يتعلق بمسألة اعتقال الاسقف هيلاريون كابوتشي ومحاكمته وسجنه ، فقد درست اللجنة الخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بانشاء محاكم في الاراضي المحتلة (المادتان ٦٤ و ٦٦) ، كما درست التدابير التشريعية المتخذة من جانب واحد من قبل حكومة اسرائيل والتي أنشئت بها محكمة الصلح بالقدس في الجزء المحتل من المدينة . وقد سبق أن أتاحت للجنة الخاصة الفرصة لأن تصرح بأن التدابير المتخذة من قبل حكومة اسرائيل لضم الجزء المحتل من القدس تشكل مخالفة للقانون الدولي ولا سيما للمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة . ومن ثم ، فانه يبدو أن دولة الاحتلال قد استخفت باتفاقية جنيف الرابعة عندما قامت بانشاء محكمة الصلح بالقدس . ولذلك فمن رأى اللجنة الخاصة أن الاسقف كابوتشي قد هوكم في محكمة لم تنشأ على نحو سليم وفقا للقانون الدولي .

١٨٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٣٢٤٠ جيم (د - ٢٩) بشأن القنيطرة ، فان اللجنة الخاصة تشير الى الفقرة (١٧) من هذا التقرير . ونظرا الى أهمية الموضوع ، فان اللجنة الخاصة ترى أن هناك ضرورة لاستئناف واستكمال دراسة الدمار في القنيطرة في أقرب وقت ممكن . ولذا فان اللجنة الخاصة توصي بأن تعتمد الجمعية العامة هذا الاقتراح وبأن توفر الاموال اللازمة لهذا الغرض .

١٨٨ - ويتضح مما توفر لدى اللجنة الخاصة من أدلة ان دولة الاحتلال تواصل التصرف ، فسي الاراضي المحتلة ومعاملة سكان هذه الاراضي على نحو يعد انتهاكا صارخا للحقوق الاساسية لولدت السكان وتحديا للاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الشأن .

١٨٩ - لذلك ، تود اللجنة الخاصة ان تعبر من جديد عن اقتناعها بان انجح وسيلة لاعادة حقوق الانسان الاساسية لسكان الاقاليم المحتلة لن تتسنى الا بانتهاء الاحتلال .

١٩٠ - وتود اللجنة الخاصة استرعاء الانتباه مرة اخرى الى الاقتراح الذي تقدمت به مرارا باعتماد ترتيب يتخذ على هدى " ترتيبات الدولة الحامية " التي تنص عليها اتفاقيات جنيف ، وهي الترتيبات التي توفر الحماية للاشخاص المدنيين المقيمين في الاراضي المحتلة (١٢) . وينبغي اقامة هذا النظام او نظام مماثل لتوفير الحماية مستقبلا لسكان الاراضي المحتلة .

(١٢) اوصت اللجنة الخاصة ، في كل تقرير من تقاريرها ، بما يلي :

" (أ) ان تعمد فورا الدول التي تحتل اسرائيل اراضيها الى تعيين دولة أو دول محايدة او منظمة دولية تتوفر فيها جميع ضمانات الحياد والفعالية ، لتقوم بحماية حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ؛

" (ب) وان تتخذ ترتيبات مناسبة لتأمين التمثيل الصحيح لمصالح سكان الاراضي المحتلة كبير العدد ، الذين لم يعطوا بعد فرصة ممارسة حق تقرير المصير ؛

" (ج) وان تعين اسرائيل دولة محايدة او منظمة دولية ، كذلك المشار اليها في الفقرة (أ) اعلاه للاشتراك في هذا الترتيب " .

وبمقتضى هذا الترتيب يجوز ان تفوض الدولة او الدول او المنظمة الدولية المعنية على النحو المشار اليه بالقيام بالانشطة التالية :

" (أ) تأمين التنفيذ الدقيق للاحكام المتصلة بحقوق الانسان الواردة فسي اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة ، وبالذات ، التحقيق والتأكد من الحقائق في حالة ورود ادعاءات بانتهاك الاحكام المتعلقة بحقوق الانسان في هاتين الاتفاقيتين او غيرهما من الوثائق الدولية السارية المفعول في هذا الشأن .

" (ب) تأمين معاملة سكان الاقاليم المحتلة وفقا للقانون السارى في هذا الشأن ؛

" (ج) اعلام الدول المعنية والجمعية العامة للأمم المتحدة بما قامت

به من اعمال " .

سابعا - اعتماد التقرير

١٩١ - اعتمدت اللجنة الخاصة هذا التقرير ووقعتته في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ وفقا للمادة ٢٠ من نظامها الداخلي

(توقيع) ه . ش . أميراسينغ (سرى لانكا)

الرئيس

م . فول (السنغال)

ب . بوهتي (يوغوسلافيا)
